نعلن الحق مهما كان الثمن

أستراليا اليوم

كل أخبار أستراليا

Established in 2020
ABN: 44 739 785 281
www.australiatoday.press
Email: info@australiatoday.press
www.facebook.com/australiatodayonline
www.twitter.com/australia2day
www.youtube.com/@aandemediaaustralia
Pinterest: /medianewsaustralia
linkedin: /in/australia-today-a78616153/
WhatsApp: 0449 146 961

رئيس مجلس الإدارة/ د. سام نان

Saturday 16 November 2024 No. 189 16 Pages Price $2.5 ١٦ صفحة السبت ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٤ العدد رقم ١٨٩

حزب العمال الأسترالي يدعم فلسطين في الأمم المتحدة: مواقف وأصداء متباينة

«أستراليا اليوم» تظهر نيات حزب العمال من كسب أصوات العرب والخوف من غضبهم

في خطوة لافتة، صوَّت حزب العمال الأسترالي، ممثلاً بوزيرة الخارجية بيني وونغ ورئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي، لصالح عضوية فلسطين في الأمم المتحدة وحقها في السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية.

تعتبر هذه الخطوة جزءاً من توجه الحزب لدعم ما يسمونه بحقوق الشعب الفلسطيني، مما يعزز الموقف الأسترالي في المحافل الدولية لصالح القضية الفلسطينية.

لكن القرار قوبل بانتقادات واسعة، خصوصاً من الجالية اليهودية في أستراليا التي عبَّرت عن معارضتها لهذا التصويت، معتبرةً أن فلسطين لا تستوفي شروط العضوية في الأمم المتحدة، وأن هذا الموقف قد يؤثر سلبًا على العلاقات الأسترالية مع إسرائيل وحلفائها.

دور أستراليا في دعم فلسطين: تحول في السياسة الخارجية؟

يبدو أن حكومة حزب العمال الأسترالي اتخذت هذا الموقف تضامنًا مع الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والسيطرة على موارده، كما يعكس هذا التحرك تغيرًا في السياسة الخارجية الأسترالية فيما يخص الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

تجدر الإشارة إلى أن التصويت الأسترالي يأتي في وقت حساس في ظل استمرار التوترات في منطقة الشرق الأوسط، حيث ترى الحكومة الأسترالية ضرورة دعم الجهود الدولية لتحقيق حل للصراع من خلال الاعتراف بحقوق الفلسطينيين الأساسية.

وقد أعلنت بيني وونغ، وزيرة الخارجية الأسترالية، أن هذا الموقف يعبِّر عن رؤية حزب العمال لأهمية حل الدولتين كحل نهائي للصراع، وأن الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار والتقدم في المنطقة.

وأكدت أن أستراليا تقف إلى جانب حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ورأت أن دعم فلسطين في الأمم المتحدة جزء من هذه السياسة العادلة.

ردود فعل الجالية اليهودية في أستراليا وإسرائيل

إلا أن هذا التصويت لم يمر بدون اعتراضات، حيث عارضت الجالية اليهودية في أستراليا بشدة موقف الحكومة.

وقد أعرب ممثلو هذه الجالية عن قلقهم من أن دعم عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لا يتماشى مع رؤية إسرائيل وحلفائها.

وقد اعتبرت الجالية اليهودية أن فلسطين لا تستوفي شروط العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، التي تتطلب وجود كيان سيادي قادر على ممارسة السلطة بشكل كامل داخل حدوده، والاعتراف المتبادل بينها وبين بقية الدول الأعضاء.

كذلك، وصفت مصادر إسرائيلية موقف أستراليا بأنه يمثل تراجعًا عن دعمها التقليدي لإسرائيل، ودعت الحكومة الأسترالية إلى إعادة النظر في موقفها ومراعاة الاعتبارات الإقليمية والدولية.

موقف دونالد ترامب ودعمه لإسرائيل

في المقابل، نجد أن الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، المعروف بموقفه القوي لدعم إسرائيل، قد عبَّر عن تأييده لإسرائيل في هذا السياق، معتبرًا أن الاعتراف بعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة أمر غير مبرر.

وقد سعى ترامب خلال فترة ولايته إلى تقوية التحالف الأمريكي–الإسرائيلي بشكل غير مسبوق، وأظهر معارضته الدائمة لأي جهود تمنح فلسطين اعترافًا دوليًا أوسع.

ترامب يرى أن منح فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة سيؤدي إلى تعقيد الأمور على الساحة الدولية، وسيعرقل الجهود السلمية التي قد تقود إلى تفاهمات حقيقية بين الطرفين.

كما أنه يعتقد أن حقوق الفلسطينيين في السيطرة على مواردهم ستكون ضمن أي حل سياسي متكامل يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

شروط العضوية في الأمم المتحدة: هل تستوفيها فلسطين؟

بموجب ميثاق الأمم المتحدة، هناك شروط أساسية للعضوية الكاملة في المنظمة، وتتضمن:

كون الدولة المحاولة للانضمام دولة ذات سيادة: حيث يجب أن تكون للدولة كيان قانوني وسيادي معترف به من بقية الدول الأعضاء.

تتمتع بالسيطرة الكاملة على أراضيها: وهذا يعني أن الدولة يجب أن تكون قادرة على فرض قوانينها وإدارتها على كامل أراضيها دون تدخل خارجي.

التزامها بالسلام واحترام الحقوق: يجب على الدولة الالتزام بتعهدات الأمم المتحدة، بما فيها السلام واحترام حقوق الإنسان.

قبول ميثاق الأمم المتحدة: يشترط على الدول الجديدة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على مبادئ الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

على الرغم من أن فلسطين تعتبر دولة ذات سيادة بالنسبة للكثير من الدول، إلا أن وضعها القانوني والسياسي على الأرض يواجه تعقيدات بسبب النزاعات إسرائيل وحماس الإرهابية المتحكمة في فلسطين.

وبالتالي، فإن هناك من يرى أن فلسطين لم تستوفِ جميع الشروط المطلوبة، مما يعيق حصولها على العضوية الكاملة.

الحقوق الفلسطينية في السيطرة على الموارد: وجهة نظر متباينة

من جهة أخرى، تدعو عدة دول ومؤسسات دولية إلى منح فلسطين حقها في السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية، بما في ذلك المياه والأراضي والمعادن.

ويعتبر هذا الحق جزءاً من الاعتراف بسيادة الشعب الفلسطيني على أرضه، حيث يرى حزب العمال الأسترالي أن هذا الحق لا يتطلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، بل هو حق أساسي من حقوق الإنسان يجب احترامه.

أما الجانب الإسرائيلي ومعه بعض الدول المؤيدة له، فيعتبرون أن قضية الموارد هي جزء من النزاع الأساسي ويجب أن تُحل ضمن اتفاق شامل بين الطرفين، يرعى مصالح الجانبين ويراعي المخاوف الأمنية لإسرائيل.

أبعاد سياسية أوسع وتأثير على علاقات أستراليا

إن موقف حزب العمال الأسترالي يأتي ضمن سياسة الحزب لدعم حقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب، إلا أنه يمكن أن يؤثر على علاقاتها الدولية، خاصة مع إسرائيل وحلفائها في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من اعتراضات الجالية اليهودية وحلفاء إسرائيل، فقد دافع الحزب عن موقفه باعتباره جزءاً من التزامه بالعدل وحقوق الشعوب.

في ظل هذا التوجه، قد تواجه أستراليا تحديات سياسية على الصعيد الدولي، وربما تتعرض لضغوط من الدول الحليفة لإعادة النظر في موقفها من القضية الفلسطينية.

لكن يبدو أن حزب العمال الأسترالي ملتزم بتعزيز حقوق الفلسطينيين في المحافل الدولية، بما في ذلك دعم عضويتهم في الأمم المتحدة والسيطرة على مواردهم.

تحليل أستراليا اليوم

إن موقف حزب العمال الأسترالي من دعم الفلسطينيين في الأمم المتحدة وداخل أستراليا في السماح لهم بالتظاهرات وتعطيل الأمال والتخريب بكل أنواعه واذطهاد الجالية اليهودية في أستراليا من قبل معظم العرب، وبصفة خاصة المؤيدين لفلسطين إنما يعكس أمران هامان:

الأمر الأول هو احتياج حزب العمال لأصوات العرب في الانتخابات، لأن العرب عددهم ليس بقليل وهم قادرون على التأثير في الانتخابات الفيدرالية أو المحلية بالسلب أو الإيجاب.

فعلى سبيل المثال، كان طوني بيرك يجامل المسلمين في مناسباتهم المختلفة ويقف معهم في كل أمورهم، كان السبب وراء ذلك هو أن يقف المسلمين معه في النتخابات ويدعمونه، ولا يعلم أن المسلمين أنفسهم رشحوا ضده شخص مسلم في الانتخابات.

فلا يعلم حزب العمال وبيني وونغ وأنتوني ألبانيزي أن المسلمين ليس هدفهم إعادة انتخاب حزب العمال، بل هم يستخدمون حزب العمال في التصويت مع الفلسطينيين وضد اليهود في الأمم المتحدة، بصفة مؤقتة، إلى أن يتمكن المسلمون من إقامة حزب سياسي قائم على أساس ديني في أستراليا.

وللأسف الحكومة العمالية تجهل كل الجهل هذا املخطط، وبعضهم يسبعد هذا الاحتمال، في الوقت الذي بدأ فيه المسلموم إقامة حزب سياسي على أساس ديني بالفعل، واستخدموا فيه فاطمة بيمان، وفي أول انتخابات قادمة سينتخبون أول ذكر مسلم، لأ،هـ بحسب الإسلام، لا ولاية للمرأة على الرذكور المسلمين، ولكن الضرورات تبيح المحظورات.

الأمر الثاني الذي دفع حزب العمال الأسترالي لمؤاذرة فلسطين في الأمم املتحدة هو الخوف من المسملين، ومن ردود أفعالهم، حيث إنهم يمكنهم تخريب أستراليا مادياً ومعنوياً واقتصادياً وسياسياً، إن لم تخضع الحكومة العمالية لطلباتهم.

ففي موقع دايلي تلغراف هناك خبر بتاريخ الجمعة ١٥ نوفمبر مفاده أن سلسلة متاجر ماير الأسترالية اضطرت إلى إلغاء حفل افتتاح نوافذ عيد الميلاد.

بعد إعلان مجموعة داعمة للقضية الفلسطينية نيتها التجمع والاحتجاج في مركز بورك ستريت التجاري في ملبورن.

فالحكومة الأسترالية تكاد أن تكون في رعب شديد من ردود أفعال الداعمين لفلسطين، بالتالي يقومون تنفيذ كل طلباتهم.

وكلما لبورا لهم طلباً، يقومون أولئك الداعمين لفلسطين بفرض طلب آخر، ويستمر المخطط، إلى أن يتم الحكم في أستراليا بحسب الشريعة الإسلامية.

إن التهاون في مثل هذه الأمور له تبعات سلبية، وليس له أي نتائج إيجابية.. لماذا؟

أولاً:هناك آية في القرآن في سورة آل عمران والآية ٩٣١ تقول (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ)، أي طالما أنتم في موقف قوة فلا تضعفوا ولا تحزنوا لأنكم أنتم المنتصرين.

فعندما قامت إسرائيل بقصف فلسطين وجنوب لبنان، صار العرب في ضعف، فبدأوا يبادرون بالصراخ والبكاء لكل العالم حتى يعطف العالم عليهم ويقف بجوارهم ضد إسرائيل.

ولكن عندما تقوى شوكة العرب، لن يكون بهذه الطيبة ولن يكون ذوي قلوب عاطفة، بل سيهجمون ويقصفون ويقتلون، ليس في إسرائيل فقط، بل في أي بلد لا تحكم بالشريعة الإسلامية، لأنه في سورة محمد والآية ٤ (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ)

فلن يرحموا أي إنسان غير مسلم، وسيكون أمامه خيار من إثنين، إما يعتنق الدين الإسلامي، وإما يقتلونه.

وهذا الأمر سيتم طبيقه في كل العالم وفي أستراليا وأوروبا وأميركا، إن لم يستفق القادة السياسيين النائمين، والذين لم يفهموا المخططات الإسلامية.

أما السياسيون الفاهمون والذين يعرفون خطورة هذا الانتشار المميت، فهم أمثال الرئيس الأميركي دونالد ترامب والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والسياسي الأسترالي المخضرم بيتر داتون.

أما عن أحقية فليطين في عضوية الأمم المتحدة، فهي لا تستوفي شرط واحد من شروط العضوية، وإنما هم يطالبون بهذه العضوية لكي تقوى شوكة المسلمين في العالم، ويتم تنفيذ المخطط الإسلامي ويكون الإسلام هو الديانة الرسمية في كل العالم.

ويبقى مستقبل العلاقات الدولية فيما يخص القضية الفلسطينية مرهوناً بتفاهمات دولية جديدة قد تحدث في السنوات القادمة.

أنتوني ألبانيزي يسعى إلى استغلال خطط دونالد ترامب للمناخ على أمل تدفق المليارات إلى أستراليا

ستسعى أستراليا إلى استغلال خطط دونالد ترامب لخفض الاستثمار الحكومي في قطاع الطاقة الخضراء، على أمل أن تتمكن من رؤية مليارات الدولارات من الأموال الخاصة تُعاد توجيهها بعيدًا عن الولايات المتحدة.

يستخدم رئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي رحلة مدتها أسبوع إلى أمريكا الجنوبية للترويج لأستراليا كدولة آمنة وموثوقة للاستثمار فيها، خاصة إذا نفذ الرئيس الأمريكي القادم تهديداته المناخية.

كان ما يسمى بقانون خفض التضخم أحد سياسات الديمقراطي جو بايدن المميزة كرئيس، سعياً إلى تحويل الولايات المتحدة إلى قوة عظمى في مجال الطاقة النظيفة، مع التركيز بشكل خاص على التصنيع المحلي.

لكن ترامب هدد بإلغاء هذا التشريع، وهي الخطوة التي حذر المحللون من أنها قد تحرر ٨٠ مليار دولار أمريكي (١٢٣ مليار دولار) من فرص الاستثمار لدول أخرى.

وقال ألبانيزي إن هذا من شأنه أن يقدم فرصة لأستراليا بالنظر إلى موقعها كقوة متوسطة غنية بالموارد.

وقال ألبانيزي للصحافيين في ليما عاصمة بيرو قبل قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ التي تستمر يومين «إن قانون خفض التضخم، على سبيل المثال، يشهد تدفقات رأسمالية كبيرة إلى الولايات المتحدة».

«إذا لم تكن هذه الحوافز موجودة، فإن ذلك له آثار على طبيعة الاقتصاد العالمي. «لكننا لا نستبق ذلك».

وسيقوم ألبانيزي بترويج أوراق اعتماد أستراليا لقادة الأعمال قبل المحادثات الرسمية مع دول حوض المحيط الهادئ، بما في ذلك الصين والولايات المتحدة وكندا واليابان وإندونيسيا.

وقال ألبانيز: «نرى أن أستراليا لديها فرصة عظيمة من خلال العمل المناخي».

«نرى أنه مهم لبيئتنا، لكنني أرى أيضًا أنه يتعلق بالفرصة الاقتصادية.

«لدينا كل الموارد تحت الأرض التي ستقود الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين – النحاس والفاناديوم والكوبالت والليثيوم».

وعقد ألبانيزي اجتماعات مع زعماء إندونيسيا وبيرو، بينما وصل زعماء الصين والولايات المتحدة وكندا إلى ليما.

وفي كلا الاجتماعين، تحدث عن الحاجة إلى تعزيز التجارة في جميع أنحاء المنطقة – مما يمثل تناقضًا صارخًا مع موقف السيد ترامب بشأن التجارة.

سيلتقي السيد بايدن والرئيس الصيني شي جين بينج على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، حيث يأمل الرئيس الأمريكي أن يتمكن من تخفيف التوتر المتزايد بين القوتين العظميين.

يهدد ترامب بفرض تعريفة جمركية بنسبة ٦٠ في المائة على الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة، وهو ما قد يرسل موجات عبر الاقتصادات في جميع أنحاء العالم.

من المتوقع على نطاق واسع أن يسعى القادة في قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، واجتماع مجموعة العشرين الأسبوع المقبل في البرازيل، إلى محاولة حماية أهداف التجارة العالمية والمناخ.

كما يراقبون عن كثب السيد شي لمعرفة ما إذا كانت الصين ستحاول ملء أي فراغ خلفه انسحاب الولايات المتحدة من المجتمع العالمي تحت حكم ترامب. وفي اجتماعه مع السيد ألبانيز، تحدث الرئيس الإندونيسي الجديد بروبوو سوبيانتو عن الحاجة إلى «تهدئة» وخفض درجة الحرارة» في العلاقات مع الصين في جميع أنحاء منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

إلى جانب تعزيز التعاون العسكري والتجارة، قال الرئيس إن أستراليا وإندونيسيا بحاجة إلى مواصلة العمل بشكل وثيق لمعالجة تهريب البشر.

بينما تمثل الولايات المتحدة ربع التجارة العالمية، كان السيد ألبانيزي حريصًا على إخبار المراسلين بأن العلاقات مع الصين والهند وإندونيسيا ستكون بنفس القدر من الأهمية لمستقبل أستراليا.

وقال: «على نحو متزايد، سيكون السكان محركًا للنمو الاقتصادي. ولهذا السبب فإن البلدان في منطقتنا، مثل الصين، ولكن أيضًا إندونيسيا والهند ودول أخرى، ستشهد نموًا اقتصاديًا كبيرًا في المستقبل».

«ولهذا السبب تتمتع أستراليا بموقع جيد كدولة تقع في أسرع منطقة نموًا في العالم في تاريخ البشرية. وهذا يمثل فرصة».

ولم تعلن أستراليا بعد عن اجتماع رسمي بين السيد ألبانيز والسيد شي خلال زيارتهما لأمريكا الجنوبية ولكن يبدو أن هذا الأمر محتمل بشكل متزايد في الأيام المقبلة.

وقال السيد ألبانيزي «سنعلن عن ذلك في الأوقات المناسبة».

الهجرة إلى أستراليا تصل لمستويات قياسية وسط ضغوط سياسية متزايدة

شهدت أستراليا تدفقًا هائلًا من الطلاب الدوليين والنيوزيلنديين، ما رفع معدلات الهجرة الصافية إلى مستويات غير مسبوقة.

يأتي هذا في وقت تكافح فيه الحكومة لتحقيق هدفها بخفض صافي الهجرة إلى ٢٦٠,٠٠٠ في السنة المالية، وسط ضغوط سياسية من المعارضة ومن الرأي العام الأسترالي.

بحسب بيانات مكتب الإحصاء الأسترالي، وصل صافي عدد الوافدين الدائمين وطويلي الأمد منذ بداية ٢٠٢٤ حتى سبتمبر إلى ٣٩١,٨٥٠، متجاوزًا الرقم القياسي السابق الذي سُجل في العام ٢٠٢٣.

ومع قرب تطبيق قيود على تسجيل الطلاب الدوليين اعتبارًا من يناير المقبل، زادت طلبات الحصول على تأشيرات الطلاب من الأفراد الموجودين بالفعل في أستراليا.

صرّح فيل هونيوود، المدير التنفيذي للمجلس الدولي للتعليم في أستراليا، أن القيود المرتقبة تؤثر بالفعل على سلوكيات سوق الطلاب الأجانب، مع توجه العديد منهم للدخول قبل تطبيق التعديلات الجديدة.

يصف خبراء الهجرة هدف الحكومة الحالي للهجرة الصافية بغير القابل للتحقيق، خاصةً في ظل انخفاض معدلات المغادرين من البلاد وتزايد عدد طلبات تأشيرات الطلاب العالقة. في هذا السياق، زعيم المعارضة بيتر داتون صرّح أن السماح لمليون شخص بالدخول منذ جائحة كوفيد-١٩ دون تخطيط كافٍ أدى إلى زيادة الطلب على الإسكان، مع تراجع معدلات بناء المنازل.

بينما تتبنى الحكومة خطة لتقييد تسجيل الطلاب الأجانب الجدد عند ٢٧٠,٠٠٠ طالب، تتجه المعارضة إلى حملة ضد سياسات الهجرة الحالية.

وعلى الرغم من الدعم المتوقع للقيود على تسجيل الطلاب، إلا أن المعارضة تطالب بخفض صافي الهجرة إلى ١٦٠,٠٠٠، مستنكرةً سياسات الهجرة الجماعية التي تستفيد منها الجامعات والشركات الكبرى.

في خطوة لتلبية احتياجات سوق العمل، أطلقت الحكومة تأشيرات خاصة للمهاجرين الراغبين في العمل في قطاعات كالرعاية الصحية والتعليم التقني.

ورغم محاولات الحكومة لخفض أعداد الوافدين، إلا أن السياسات الجديدة تسعى لجذب المهارات المطلوبة في الاقتصاد.

في ظل هذا الوضع المتوتر، يترقب الأستراليون كيفية تعامل الحكومة مع هذا الملف الحساس وتأثيره على الاقتصاد وسوق العمل والسكن.

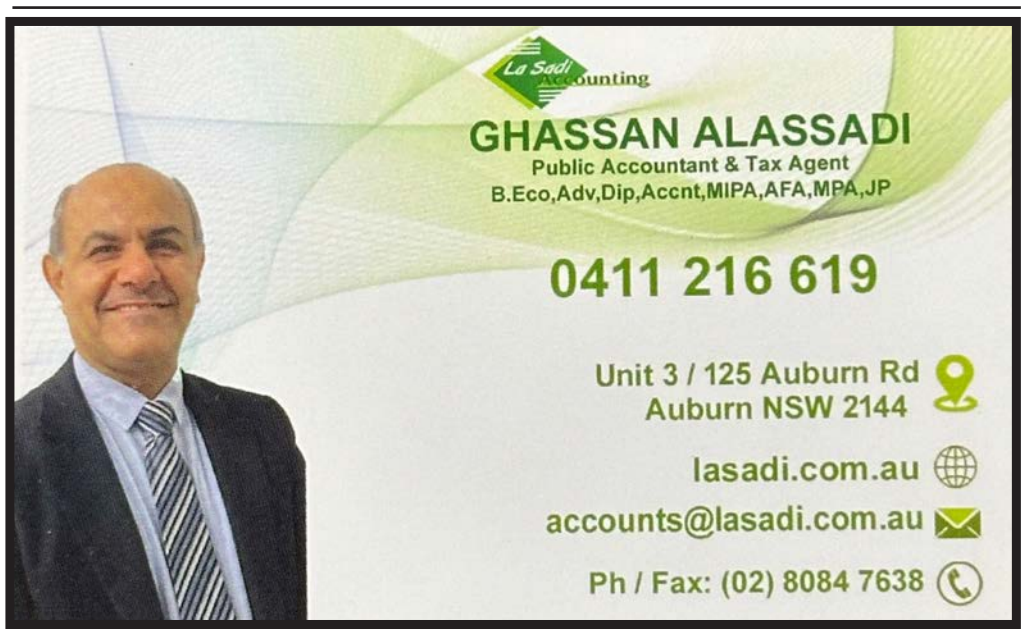

قانون جديد يحد من الإنفاق الانتخابي يضع قيوداً على التبرعات في أستراليا

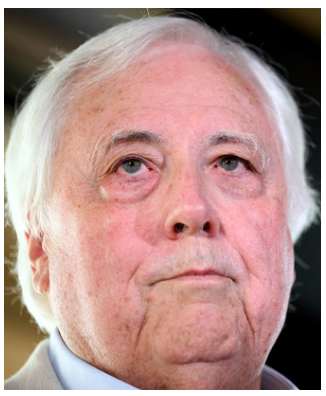

تعتزم الحكومة الأسترالية، بقيادة حزب العمال، فرض حدود صارمة على الإنفاق الانتخابي والتبرعات السياسية، وذلك للحد من تأثير «الأموال الكبيرة» على السياسة الأسترالية.

يأتي هذا القانون كاستجابة لزيادة حجم الإنفاق الانتخابي بشكل غير مسبوق، مثلما حدث في حملة كلايف بالمر لعام ٢٠٢٢ التي أنفق فيها حزب أستراليا المتحدة ما يزيد عن ١٢٠ مليون دولار.

ويهدف القانون إلى تقليص تأثير الحملات الضخمة، وتقليل الفجوة بين الأحزاب الكبيرة والمستقلين والأحزاب الناشئة.

يتضمن مشروع القانون تحديد سقف للإنفاق الانتخابي يصل إلى ٩٠ مليون دولار للحملات الفيدرالية الكبرى و٨٠٠ ألف دولار للدوائر الانتخابية المحلية. وسيتم السماح للمنظمات التي لا ترشح مرشحين بإنفاق ما يصل إلى ١١ مليون دولار فقط.

كما ينص القانون على حدود التبرعات للأفراد بمبلغ ٢٠ ألف دولار كحد أقصى، ويمنع المتبرعين من تقديم أكثر من ٦٠٠ ألف دولار كإجمالي تبرعات عبر البلاد. تهدف هذه القيود إلى منع الأفراد والمنظمات ذات التمويل الضخم من ممارسة نفوذ سياسي غير متناسب مع حجمهم في الساحة الانتخابية.

لتحفيز الالتزام بالشفافية، سيفرض القانون على الأحزاب الكشف عن أي تبرع يتجاوز ١٠٠٠ دولار في وقتٍ شبه فوري، وسيزداد هذا الإفصاح تكرارًا خلال فترة الحملات الانتخابية. وسيتلقى المرشحون أيضًا دعمًا ماليًا يصل إلى ٥ دولارات لكل صوت، إلى جانب تمويل إداري إضافي للأعضاء المنتخبين لضمان الامتثال للمتطلبات الجديدة.

من جانب آخر، أثار القانون ردود فعل غاضبة من المستقلين وبعض الأحزاب الصغيرة، حيث عبروا عن قلقهم من أن هذه التعديلات تفضل الأحزاب الكبرى وتقلل من فرص المستقلين.

ويتوقع أن يعارض البعض القانون قضائيًا باعتباره انتهاكًا لحرية التعبير السياسي. وقد أشار زعيم حزب الخضر، آدم باندت، إلى أن فرض هذه القيود قد يكون وسيلة لترسيخ سيطرة الأحزاب الكبرى على الساحة السياسية.

يصف وزير الدولة الخاص، دون فاريل، القانون الجديد بأنه خطوة أساسية نحو حماية الديمقراطية من تأثير «الأموال الكبيرة» التي يمكن أن تشوه العملية الانتخابية وتؤثر على استقلالية القرار السياسي ويأمل فاريل أن يساهم القانون الجديد في إرساء نظام سياسي أكثر عدالة وشفافية بحلول الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٥.

انتقادات لقرار أستراليا بدعم السيادة الفلسطينية في تصويت الأمم المتحدة

أثار موقف الحكومة الأسترالية، بقيادة حزب العمال، في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لدعم السيادة الفلسطينية على مواردها الطبيعية، ردود فعل قوية من المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين.

وقد جاء هذا التغيير بعد عقد من امتناع أستراليا عن التصويت في مثل هذه القضايا، حيث صوتت لصالح قرار يعترف «بالسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك للسكان العرب في الجولان السوري».

وجه أليكس ريفشين، الرئيس التنفيذي المشارك للمجلس التنفيذي لليهود الأستراليين، انتقادات حادة للحكومة، معتبرًا أن هذا القرار يعكس «تحولًا غير مرحب به في السياسة الخارجية الأسترالية».

وأشار ريفشين إلى أن هذا التحول من شأنه أن يزيد من الفجوة بين سياسات أستراليا والولايات المتحدة تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ووصف دعم أستراليا للقرار بأنه ممارسة ضغط على حليف ديمقراطي (إسرائيل)، دون تحميل الفلسطينيين مسؤولية التحديات الأمنية والسياسية التي يواجهونها، مثل سيطرة حماس وحزب الله

أكد متحدث باسم وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ أن دعم القرار الأممي لا يعني تأييد كل جوانبه، لكنه يعبر عن «قلق دولي متزايد» إزاء الأنشطة الإسرائيلية التي تعيق الوصول إلى الموارد الطبيعية وتزيد من توتر الوضع في الأراضي الفلسطينية.

وأشار المتحدث إلى أن أستراليا انضمت إلى ١٥٥ دولة أخرى في التصويت لصالح القرار، مثل المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، واليابان.

وأشارت الحكومة الأسترالية إلى أن تصرفات مثل النشاط الاستيطاني وسلب الأراضي وهدم المباني تعيق بشكل مباشر جهود تحقيق حل الدولتين وتقلل من فرص الاستقرار في المنطقة.

عبّرت الولايات المتحدة، عبر المستشار السياسي نيكولاس كوفال، عن خيبة أملها تجاه القرار، واصفة إياه بأنه «غير متوازن» ومنحاز ضد إسرائيل.

وشدد كوفال على أن الولايات المتحدة تؤمن بحقوق متساوية للإسرائيليين والفلسطينيين في العيش بكرامة وأمان، وتعتبر أن القرارات الأحادية الجانب مثل هذه تعرقل جهود السلام.

وأكد كوفال أن هذه القرارات تُظهر تحيزًا مؤسسيًا ضد إسرائيل داخل الأمم المتحدة، وأنه ينبغي على الدول الأعضاء إنهاء هذا التحيز إذا كانت جادة في تعزيز السلام بين الطرفين.

تزامنًا مع التصويت، حذّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من تدهور الأوضاع الإنسانية، مشيرًا إلى أن عدد القتلى في الصراع قد وصل إلى أكثر من ٤٣,٣٩١ فلسطينيًا و١,٢٠٠ إسرائيلي حتى بداية نوفمبر ٢٠٢٣. كما يُعاني الفلسطينيون من تفاقم الأزمات الإنسانية، بما في ذلك نقص الغذاء بسبب الحصار وتقييد الوصول إلى الموارد المائية.

نواب الماوري يغلقون البرلمان النيوزيلندي باحتجاج هاكا

شهد البرلمان النيوزيلندي يوم الخميس احتجاجًا غير مسبوق من نواب الماوري، وذلك اعتراضًا على مشروع قانون «المساواة في الحقوق» المثير للجدل. حيث قادت زعيمة حزب الماوري، هانا–روهيتي مايبي–كلارك، احتجاجًا قويًا مزقت فيه نسخة من مشروع قانون حزب ACT قبل أن تقوم بأداء هاكا، الرقصة الحربية التقليدية، بمشاركة نواب آخرين، وذلك أمام زعيم حزب ACT، ديفيد سيمور.

قدم حزب ACT مشروع قانون يسعى إلى إعادة تفسير معاهدة وايتانجي، الوثيقة التأسيسية لنيوزيلندا التي وُقعت في عام ١٨٤٠ بين الماوري والمستوطنين الأوروبيين.

يهدف المشروع إلى تحديد حقوق الماوري في الوثائق القانونية بشكل مختلف، مطالبًا بـ»المساواة في الحقوق» بين جميع المواطنين

النيوزيلنديين. ويرى منتقدو المشروع أنه قد يكون محاولة لتفكيك برامج دعم الماوري مثل التعليم.

كان مشروع قانون حزب ACT هو محور الجدل في البرلمان، حيث اعتبره رئيس الوزراء كريستوفر لوكسون «مثيرًا للانقسام» وغير ضروري. وقد أكد أن حزب العمل وأحزاب أخرى من المعارضة ترفض هذا المشروع، معتبرة أنه يعمق الانقسامات في البلاد. ورغم وجود اتفاق في الائتلاف الحاكم على إدخال المشروع إلى البرلمان، إلا أنه من المرجح أن يفشل في الحصول على الدعم الكافي.

في ظل تصاعد التوترات حول قضايا العلاقات العرقية، خصوصًا ما يتعلق بـ»الحكم المشترك» للماوري، أصبح هذا الموضوع جزءًا أساسيًا من الحملة الانتخابية الأخيرة. بينما انتقدت بعض الأحزاب النموذج القائم على حكم مشترك، فإن الإصلاحات التي قدمتها رئيسة الوزراء السابقة جاسيندا أردرين، مثل تعزيز استخدام لغة الماوري وإعادة تسمية المؤسسات الحكومية، كانت تهدف للاعتراف بشكل أكبر بحقوق الماوريين.

الاحتجاجات التي وقعت في ويلينغتون تؤكد أن هذا المشروع لن يمر بسهولة، وسط معارضة شديدة له في البرلمان، ومعارضة واسعة من شرائح كبيرة من المجتمع.

اتحاد العمال الأسترالي يسعى إلى إجازة خدمة طويلة محمولة لتشمل جميع العمال

يدفع اتحاد العمال الأسترالي لتمرير قانون جديد يتيح «إجازة خدمة طويلة محمولة» لكل العمال في البلاد، بغض النظر عن مدة خدمتهم مع صاحب العمل الحالي. وفي خطوة جذرية من شأنها أن تمنح الموظفين شهرين من الإجازة المدفوعة، يقترح الاتحاد إصلاح النظام الحالي الذي يربط هذه الإجازة بعدد سنوات الخدمة مع صاحب العمل ذاته. جاء هذا القرار خلال المؤتمر الوطني للاتحاد في بيرث، حيث أكد الاتحاد الحاجة إلى تعديل النظام الحالي للتكيف مع تطورات سوق العمل.

وأشار الاتحاد إلى أن «٢٢٪ من العمال الأستراليين يعملون في وظائف مؤقتة»، مما يجعل الكثيرين غير مؤهلين للحصول على إجازة الخدمة الطويلة. وبيّن الاتحاد أن عددًا قليلاً من العمال يبقون في وظائفهم الحالية لأكثر من ١٠ سنوات، وهي الفترة التي عادةً تُمنح بعدها هذه الإجازة في النظام الحالي.

تلقى هذا المقترح دعمًا من معهد ماكيل الذي يدعم السياسات اليسارية، وصوّت الاتحاد لدفع الحكومة لتشريعه خلال فترة الولاية الثانية لرئيس الوزراء أنتوني ألبانيز. وقال بول فارو، السكرتير الوطني لاتحاد العمال، إن الوقت الحالي مناسب لتحقيق هذا الإصلاح وضمان أن تكون إجازة الخدمة الطويلة حقًا أساسيًا لكل العمال.

إذا تم تطبيق هذا الإصلاح، فسيمثل خطوة كبيرة نحو تعزيز حقوق العمال في أستراليا، حيث يسعى الحزب الحاكم إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الصديقة للعمال مثل قانون «نفس الوظيفة، نفس الأجر»، والذي يهدف إلى تحقيق المساواة بين العمال الدائمين والعاملين بنظام الاستعانة بالعمالة.

من ناحية أخرى، انتقد إينيس ويلوكس، الرئيس التنفيذي لمجموعة Ai Group، الاقتراح، معتبرًا أنه يشكل «عبئًا ماليًا إضافيًا» على أصحاب العمل، ويحذر من أن هذا النظام قد يزيد من تكاليف التشغيل والعبء الإداري على الشركات. ويرى ويلوكس أن هذا الإصلاح قد يعوق تنقل العمالة بين الشركات، حيث قد يتردد أصحاب العمل في تعيين موظفين تراكمت لديهم أسابيع من الإجازات في وظائف سابقة.

وأشار ويلوكس إلى أن الهدف الأساسي من إجازة الخدمة الطويلة في بداياتها كان مكافأة الموظفين على الولاء لشركة معينة، مشددًا على أن هذه الإجازة كانت ترتبط بالاستمرارية مع نفس صاحب العمل.

بينما يواصل اتحاد العمال ضغوطه لإقرار هذا النظام الشامل، يبقى السؤال حول تأثيره على سوق العمل الأسترالي. إذا نجح الاتحاد في الدفع نحو تطبيق هذا الإصلاح، فقد تتغير آليات التوظيف والتنقل الوظيفي بشكل جذري، خاصةً في الصناعات التي تعتمد بشكل أكبر على العمالة المؤقتة.

تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية تدفعان مؤشر ASX للارتفاع

كسر سوق الأسهم الأسترالية سلسلة خسائر استمرت ثلاثة أيام، حيث ساهمت قطاعات تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية في دفع السوق للارتفاع.

ارتفع مؤشر ASX ٢٠٠ القياسي بمقدار ٣٠,٦٠ نقطة أو ٠,٣٧٪ ليغلق عند ٨٢٢٤ نقطة، بينما سجل مؤشر All Ordinaries زيادة بمقدار ٢٩ نقطة أو ٠,٣٤٪ ليغلق عند ٨٤٧٩ نقطة.

أوضح محلل السوق في eToro، جوش جيلبرت، أن الزخم الإيجابي من وول ستريت والأرباح القوية للشركات كان له تأثير كبير على الأداء الإيجابي للأسواق.

وحقق العديد من الشركات نتائج جيدة، مثل James Hardie و Xero و Flight Centre، وهو ما ساعد في دعم مؤشرات السوق. على وجه الخصوص، سجلت Xero ارتفاعًا بنسبة ٥,٨٥٪، محققة أعلى مستوى لها على الإطلاق بعد تحقيق نتائج أفضل من المتوقع للنصف الأول من العام.

سجل قطاع الخدمات المالية أداءً متميزًا حيث ارتفع بنسبة ١,٣٧٪. ساعدت أسهم الشركات الكبرى مثل بنك الكومنولث الذي ارتفع بنسبة ٢٪، بالإضافة إلى وستباك و ANZ و NAB التي شهدت أيضًا مكاسب ملحوظة.

يعتقد جيلبرت أن تحسن التضخم والنمو القوي في الأجور بالإضافة إلى انتعاش ثقة المستهلك ساهم في تعزيز هذا الأداء.

على الجانب الآخر، كان أداء قطاع المواد والطاقة أقل من المتوقع. وأشار جيلبرت إلى أن ضعف الحوافز الصينية، مثل حزمة التحفيز الأخيرة، كان له تأثير سلبي على الشركات في هذا القطاع، مما أدى إلى انخفاض أسهم شركات تعدين الذهب مثل West African Resources و Vault Minerals.

رغم بعض التحديات، أظهر السوق الأسترالي إشارات من التفاؤل في مختلف القطاعات. ومع استمرار تحسن نتائج الشركات الكبرى وزيادة ثقة المستهلك، قد يواصل السوق مساره الإيجابي في الفترات القادمة.

معدل البطالة في أستراليا يستقر عند ٤,١٪ للشهر الثالث على التوالي، مع توقُّع نموٍ أضعف في الوظائف

كشفت أرقام القوى العاملة الصادرة عن المكتب الأسترالي للإحصاء عن ثبات معدل البطالة في أستراليا عند ٤,١٪ خلال أكتوبر، للشهر الثالث على التوالي. أضاف الاقتصاد الأسترالي حوالي ١٥,٩٠٠ وظيفة، وهو ما جاء دون التوقعات التي كانت تشير إلى ٢٠٥,٠٠٠ وظيفة جديدة. وشمل النمو ٩٧٠٠ وظيفة بدوام كامل و٦٢٠٠ بدوام جزئي، بينما انخفض معدل المشاركة بنسبة طفيفة إلى ٦٧,١٪، حيث سجلت البطالة الجزئية أيضاً انخفاضاً إلى ٦,٢٪.

أوضح بيورن جارفيس، رئيس إحصاءات العمل بالمكتب الأسترالي، أن نسبة النمو التي بلغت ٠,١٪ تمثل أبطأ نمو في الأشهر الأخيرة.

وقال جارفيس: «على الرغم من النمو الطفيف في التوظيف، فقد كان ذلك أقل بكثير مقارنة بالأشهر الستة الماضية التي شهدت معدل نمو شهري قدره ٠,٣٪».

ومع نمو عدد السكان بوتيرة أسرع من معدل التوظيف، تراجع معدل المشاركة قليلاً، بينما ظلت نسبة التوظيف إلى السكان عند ٦٤,٤٪، وهو أعلى مستوى تاريخي.

يُتوقع أن تواجه أستراليا تحديات متزايدة في سوق العمل، حيث أشار بنك الاحتياطي الأسترالي إلى احتمال ارتفاع طفيف في معدل البطالة بنسبة ٠,١٪ خلال الأشهر المقبلة. ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة من ٤,١٪ إلى ٤,٤٪ بحلول منتصف عام ٢٠٢٥.

ويرجح البنك أيضاً أن يساهم هذا التباطؤ في تقليل ضغوط الأجور، حيث من المتوقع أن ينخفض نمو أجور الأسر من ٣,٦٪ إلى ٣,٤٪ بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، مع استمرار التراجع حتى نهاية عام ٢٠٢٥.

تعكس هذه البيانات تحديات اقتصادية واضحة في أستراليا، حيث سيؤثر التباطؤ في سوق العمل وانخفاض الأجور سلبًا على ميزانيات الأسر، مما يقلل من القدرة الشرائية ويؤثر على قطاعات عدة. يُنتظر أن يسهم هذا الاستقرار في سوق العمل، الذي يقابله تراجع في النمو السكاني، في منح صانعي السياسات بعض المجال لاتخاذ إجراءات لتحقيق التوازن في الاقتصاد والحفاظ على استقرار أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة.

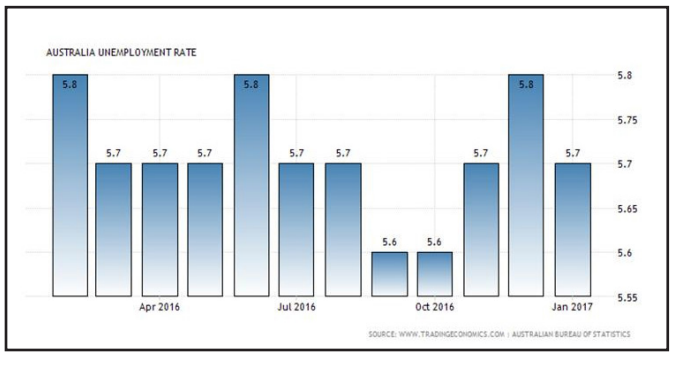

هيئة ASIC تضغط على صناديق التقاعد لضمان حقوق الأعضاء: دعوى قضائية وتوجيهات جديدة لقطاع التقاعد

أعلنت هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية (ASIC) عن تحرك قانوني ضد صندوق التقاعد الأسترالي Cbus، الذي تُقدر أصوله بنحو ٩٢ مليار دولار، وذلك بعد اتهامات بتأخر الصندوق في صرف مستحقات الإعاقة والوفاة لبعض الأعضاء لأكثر من عام. في هذا السياق، أكدت نائبة رئيس الهيئة، سارة كورت، على ضرورة أن يحتفظ أمناء صناديق التقاعد بالاحتياطات اللازمة لتغطية تكاليف الامتثال وحماية حقوق الأعضاء.

أوضحت كورت في منتدى الهيئة السنوي أن ASIC تسعى لإيصال رسالة رادعة لقطاع التقاعد؛ فالتأخر في تقديم الخدمات لأعضاء الصندوق غير مقبول، خصوصاً في ظل ارتفاع نسبة العمل المؤقت، مما يجعل الاستفادة من هذه الخدمات أمراً صعباً للعديد من الأعضاء. وأكدت أن الهيئة ستواصل متابعة التزام صناديق التقاعد بواجباتها، متوقعة اتخاذ خطوات جديدة مطلع العام القادم لضمان حقوق الأعضاء.

انضمت إلى كورت في المنتدى مفوضة الشرطة الفيدرالية الأسترالية، حيث أكدت الوكالات الثلاث – ASIC، والشرطة، والمدعي العام – على التزامها المشترك بمكافحة الجرائم المالية. وأشارت كورت إلى تنامي تعقيدات الجرائم المالية، خاصة مع انتشار العملات المشفرة وابتكار طرق جديدة لإخفاء الأموال غير القانونية.

أعلنت كورت أن ASIC قد أنشأت فريقًا متخصصًا بمثابة «فرقة اغتيال» لمتابعة عمليات التداول الداخلي باستخدام تكنولوجيا مراقبة الأسواق في الوقت الفعلي، مشيرةً إلى أن هذا الفريق يعمل على كشف ممارسات التداول غير القانونية بشكل أسرع وأكثر دقة.

كما وضعت الهيئة أولويات جديدة، من ضمنها قطاع التأمين والتقاعد، نظراً لتأثيره المباشر على رفاهية المواطنين وقدرتهم على الاستقرار المالي. وتعتبر الهيئة أن القضايا المتعلقة بتغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة قد زادت من أهمية التحقق من قدرة شركات التأمين والتقاعد على الوفاء بالتزاماتها.

اجتماع هام في باراماتا لإزالة العوائق البيروقراطية لتسريع الإسكان في نيو ساوث ويلز

أطلقت حكومة نيو ساوث ويلز فرقة عمل سرية بهدف تسريع تنفيذ مشاريع الإسكان وإزالة العقبات البيروقراطية التي تؤخر هذه المشاريع.

في اجتماع هام في باراماتا، تم تكليف الفرقة بإزالة المعوقات أمام مشاريع الإسكان المتأخرة.

بالتالي تمكنت خلال ثلاثة أشهر فقط من تسهيل إجراءات بناء حوالي ١٣ ألف منزل جديد. جاءت فكرة فرقة العمل بعد أن تلقت أوامر بتوحيد جهود موظفين من أكثر من اثنتي عشرة وكالة حكومية.

بحيث يتواجدون معاً في غرفة واحدة للتعاون في حل المشاكل العالقة.

كانت القيادة لهذا المشروع تحت إشراف الرئيسة التنفيذية السابقة للبنية التحتية في نيو ساوث ويلز، جانين لونيرجان.

وهي التي تعمل على تسريع الإجراءات وتذليل العقبات التي تتطلب موافقات وتنسيقات من جهات متعددة. واجهت فرقة العمل عدة تحديات ناتجة عن تعارض الآراء بين الوكالات، مثل مشروع لتقسيم سكني يتضمن ١٠٠٠ قطعة أرض.

حيث طلبت إحدى الوكالات إخلاء الأرض لتقليل خطر حرائق الغابات، بينما اشترطت أخرى الحفاظ على المنطقة لحماية خط الخور.

وفي حالات أخرى، وصلت فترة انتظار بعض المشاريع إلى أكثر من ٨٦٥ يومًا دون الحصول على الموافقة المطلوبة، مثل أحد مشاريع الإسكان في منطقة نيوكاسل الكبرى. أكد رئيس الحكومة كريس مينز أن جمع البيروقراطيين في غرفة واحدة ساعد بشكل كبير في تسريع تدفق التخطيط وإزالة الحواجز البيروقراطية.

واصفًا إياه بأنه خطوة إصلاحية لنظام التخطيط في سيدني.

وأوضح مينز أن نظام الموافقات السابق كان معقدًا ويحتاج إلى إصلاح لضمان تسريع العمليات، حيث كانت المشاريع تتعطل بسبب كثرة الشروط التي تفرضها الوكالات بعد الموافقة على طلب التطوير. بعد نجاح البرنامج التجريبي، أعلنت الحكومة نيتها جعل هذه الفرقة نظامًا دائمًا للتعامل مع مشكلات الإسكان.

وأوضح وزير التخطيط بول سكولي أن هذا التوجه يأتي تلبية لرغبة المجتمعات التي تطالب بحل سريع للعقبات البيروقراطية، حيث أكد أن هذه الفرقة خطوة نحو تحقيق البناء السريع للمنازل وتوفير المسكن الملائم للسكان بأقل تعقيد ممكن.

اتحاد العمال الأسترالي ينتقد قرار بليرسبيك بحظر منجم الذهب بليني

أطلق اتحاد العمال الأسترالي (AWU)، انتقادات شديدة لوزيرة البيئة تانيا بليبرسيك بسبب قرارها بمنع تطوير منجم الذهب في منطقة بليني بولاية نيو ساوث ويلز.

الحظر الذي جاء بموجب المادة ١٠ من تشريع التراث الأصلي، يهدد بإلغاء مشروع منجم ماكفيليميس البالغة قيمته مليار دولار، والذي تعتمده شركة «ريجيس ريسورسز» لتطويره.

خلال مؤتمر الاتحاد الوطني الذي عُقد في بيرث، أبدى أعضاء الاتحاد استياءهم من هذا القرار، معتبرين أنه يفتقر إلى الشفافية ويؤثر بشكل مباشر على مئات من العاملين في المنطقة.

اتهم سكرتير الاتحاد في نيو ساوث ويلز، توني كالينان، الوزيرة بليبرسيك بإصدار القرار «دون أدنى دليل» يعزز قرار الحظر. وأوضح كالينان أن تشريع التراث الأصلي الذي استندت إليه بليبرسيك يتيح استخدام السلطات التقديرية لحماية المواقع من «الإصابة أو التدنيس»، ولكنه شدد على أن هذه الصلاحيات يجب أن تُمارس بشفافية، خاصة عندما تكون حياة وسبل عيش المئات على المحك.

وقال كالينان: «عملية اتخاذ القرار التي أدت إلى الحظر غير واضحة تماماً، ونعتبر أن الحد الأدنى من الشفافية هو حق أساسي لمجتمع التعدين وعماله.»

وأضاف: «٦٠٠ وظيفة مهددة، وهذا يتطلب من الحكومة أن تكون واضحة وصريحة في تعاملها مع القضية.»

أكد الاتحاد وقوفه إلى جانب مجتمع بليني، مشددًا على أهمية العدالة في عملية اتخاذ القرار، وطالب الوزيرة بتقديم كافة الأدلة المتاحة للجمهور.

وقال كالينان: «لن نقف مكتوفي الأيدي بينما تُفقد ٦٠٠ وظيفة بسبب قرارات سياسية تُتخذ خلف الأبواب المغلقة.»

كما أيد اتحاد العمال موقف حكومة نيو ساوث ويلز الداعم للمشروع، مؤكدين أن قرار الحظر يُثير أسئلة حول مدى إنصاف ونزاهة عملية صنع القرار.

وفي هذا السياق، جاء في اقتراح أعضاء النقابة أن «إعلان الوزيرة يعتمد على بند يمنحها سلطة تقديرية واسعة، ويؤدي إلى انعدام الشفافية، مما يستدعي إعادة النظر في العملية.»

اختتم الاتحاد بيانه بالدعوة إلى اعتماد عملية واضحة وعادلة في اتخاذ القرارات، لافتًا إلى أن عمال التعدين ومجتمع بليني يستحقون معاملة أفضل، وطالب الوزيرة بليبرسيك بمراجعة قرارها والنظر في الأثر الاقتصادي والاجتماعي لحظر المنجم.

إصلاح ضريبة خدمات الطوارئ في نيو ساوث ويلز: وعود كريس مينز بين الإنجاز والتحديات

في خطاب برادفيلد لعام ٢٠٢٣، أعلن رئيس حكومة نيو ساوث ويلز كريس مينز عزمه إلغاء "ضريبة خدمات الطوارئ" (ESL) المفروضة على أقساط التأمين، وصرح بأن هذا التغيير يهدف إلى تخفيف العبء المالي وتوسيع تمويل خدمات الطوارئ بشكل أكثر عدالة.

إلا أنه، وبعد مرور عام، لا تزال حكومة مينز تعمل على تقديم صيغة ثابتة لتمويل هذه الخدمات، حيث لا تزال تجري مشاورات عميقة لمعالجة التفاصيل اللازمة لهذا الإصلاح.

في إطار تحضيرات الحكومة لتحقيق هذا الإصلاح، أصدرت وزارة الخزانة ورقة استشارية، وتلقت أكثر من ١٠٠ طلب للنظر في تأثيرات إلغاء ضريبة خدمات الطوارئ.

وقد أقر البرلمان تشريعًا يتيح لوزير الخزانة دانييل موخي العمل على تصميم نموذج تمويل جديد، إلى جانب تعيين "مراقب تأمين" لضمان انخفاض الأقساط التأمينية عند تطبيق النظام الجديد.

ويهدف هذا التشريع إلى حماية المؤمن عليهم من أي ارتفاع محتمل في تكاليف التأمين بعد إزالة الضريبة.

وبالرغم من التفاؤل بإلغاء الضريبة، إلا أن عملية التطبيق تتطلب وقتًا لضمان النجاح، وهو ما أكدت عليه صناعة التأمين في نيو ساوث ويلز.

حيث شجعت المتحدثة باسم الصناعة جميع الأطراف المعنية للعمل معًا لدعم هذا الإصلاح، معتبرة أن الوقت اللازم لتطبيقه هو استثمار لضمان نجاح طويل الأمد.

كما أكدت أن الدعم الواسع لهذا الإجراء سيساهم في تعزيز ثقة المواطنين بنظام التأمين ويزيد من فاعليته.

تعمل المجالس المحلية الآن على تحليل كيفية استخدام ٣,٥ مليون قطعة أرض، لتوفير بيانات دقيقة تساعد في استبدال ضريبة خدمات الطوارئ بشكل عادل.

ومن المتوقع أن تُسهم هذه الخطوة في إيجاد نموذج مستدام للتمويل يتجاوز الاعتماد الحصري على حاملي وثائق التأمين على المنازل، مما يعكس رؤية الحكومة لتحقيق عدالة أكبر في تمويل خدمات الطوارئ.

تعد وعود رئيس الحكومة كريس مينز خطوة نحو تحقيق تغيير ملموس في نظام تمويل خدمات الطوارئ في نيو ساوث ويلز، ومع بقاء التحديات التقنية والسياسية أمام التنفيذ، يتابع المواطنون وقطاع التأمين تطورات هذا الإصلاح.

ومن المتوقع أن تحدد هذه الخطوات مستقبل تمويل خدمات الطوارئ وجعلها أكثر استدامة وعدالة لجميع سكان الولاية.

صفقة أجور جديدة تمنح شرطة نيو ساوث ويلز أعلى رواتب

حصل ضباط شرطة نيو ساوث ويلز على زيادة كبيرة في الرواتب، ما يجعلهم يتقاضون ما يزيد عن ٥٠٪ مقارنة بنظرائهم في ولايات أخرى، وذلك بموجب صفقة أجور جديدة تم الإعلان عنها يوم الثلاثاء. تأتي هذه الزيادة في إطار اتفاق تفاوضي وصفه رئيس جمعية الشرطة، كيفن مورتون، بأنه «تغيير جيلي» سيعزز من جاذبية مهنة الشرطة في نيو ساوث ويلز ويوفر دعماً كبيراً للأفراد الذين يخدمون في الخطوط الأمامية.

تم إعداد قائمة توضح الفروق في الرواتب بين الولايات. أظهرت القائمة أن ضباط الشرطة في نيو ساوث ويلز، بفضل الاتفاق الجديد، سيحصلون على زيادة كبيرة مقارنة بنظرائهم في الولايات الأخرى. فعلى سبيل المثال، يحصل ضابط الشرطة في الإقليم الشمالي على راتب يبلغ حوالي ١٣٤,٢٧ دولارًا سنويًا، بينما يصل راتب نظيره في كوينزلاند إلى ٢٢٣,٢٧ دولارًا، وفي تسمانيا إلى ٨٩٢,٩٦ دولارًا.

أما في نيو ساوث ويلز، وبموجب الصفقة الجديدة، فإن راتب الضابط سيزيد بنسبة ١٥٪ مقارنة بنظيره في كوينزلاند والإقليم الشمالي، و٥٤٪ أكثر من زملائه في فيكتوريا، و٨٥٪ مقارنةً بتسمانيا، و٢٤٪ في جنوب أستراليا، و١٣٪ في غرب أستراليا.

ووصف رئيس جمعية الشرطة الاتفاق بأنه يمثل «تحولاً جلياً»، حيث يأتي ليعزز مكانة ضباط الشرطة في نيو ساوث ويلز ويوفر لهم تقديراً مادياً أكبر، مما يسهم في تحسين الظروف المعيشية وجذب المزيد من الكفاءات للانضمام إلى قوة الشرطة في الولاية.

وقال كيفن مورتون: «هذه الصفقة تأتي استجابة للتحديات العديدة التي يواجهها ضباط الشرطة يومياً، وتعد خطوةً هامة نحو تقديم الدعم اللازم لهم، ورفع معنوياتهم، وتحقيق التوازن بين الأجور والمسؤوليات التي يتحملونها».

يعتبر الاتفاق خطوة إيجابية لضمان استقرار الشرطة في نيو ساوث ويلز، إذ أن تحسين الرواتب بشكل ملحوظ قد يسهم في تقليل انتقال الضباط بين الولايات بحثاً عن فرص عمل أفضل، ويجعل نيو ساوث ويلز وجهة مفضلة للعمل في مجال إنفاذ القانون. وقد أعرب العديد من الخبراء عن أملهم بأن تؤدي هذه الزيادة في الرواتب إلى رفع مستوى الأداء الشرطي وتعزيز الأمن المجتمعي في نيو ساوث ويلز.

الجدل حول مطاعم Nomad: استمرار الحجوزات رغم الإدانة الاجتماعية وتغيير الإدارة

ما زال آلان يزبك، أحد الشركاء الأساسيين في مجموعة مطاعم Nomad، يحث العملاء على الحجز خلال فترة الأعياد، رغم استبعاده من إدارة العمليات اليومية بعد احتجاجات واسعة أعقبت رفعه لافتة تحمل رمزًا نازيًا في مسيرة مؤيدة لفلسطين بسيدني.

ويعتبر هذا الحادث ضربة قوية لصورة المطعم وسمعته، خاصة بين أفراد المجتمع اليهودي ورواد المطعم المعتادين.

وفي إطار التخفيف من تداعيات الحادث، أعلنت مجموعة Nomad، التي أُعيد تسميتها إلى Edition Hospitality، عن إعادة هيكلة إدارية واسعة تضمنت تنحي يزبك عن منصبه الإداري وتعيين زوجته ريبيكا كمديرة وحيدة للمجموعة.

وعلى الرغم من تنحيه، لا يزال يزبك يمتلك نصف أسهم المجموعة، ما يبقي له وجودًا ماليًا في المطاعم.

ترك حادث يزبك أثرًا كبيرًا على فريق العمل، حيث استقال رئيس الطهاة المشارك في مطعم Reine & La Rue، روتم بابو، الذي وُلد في إسرائيل.

وتبع هذا القرار احتجاجات واسعة من العملاء الذين قرروا مقاطعة المطاعم التابعة للمجموعة، ما أدى إلى انخفاض في عدد الحجوزات. وأدى ذلك إلى توفر حجوزات في Nomad Sydney، المطعم الذي كان معروفًا سابقًا بتكدس الحجوزات لشهور مقدماً.

وفي تعليق لاذع، وصف رون بيشلر، رئيس مؤسسة إسرائيل للشباب، جهود إعادة الهيكلة بأنها محاولة للتجميل السطحي، قائلاً إن تغيير الاسم وإبعاد يزبك من الإدارة هو «وضع أحمر شفاه على خنزير»، معتبرًا أن التغيير لا يمثل تحولاً حقيقيًا ما دام يزبك يظل شريكًا صامتًا.

أعرب عملاء آخرون عن استيائهم من حادثة يزبك، حيث قال بريت مايكوك، أحد سكان سيدني وزبائن المطعم، إنه لم يعد يعتزم زيارته بسبب موقف يزبك الذي يعارض قيم التسامح واحترام الأديان والأعراق.

وفي المقابل، دافعت ريبيكا يزبك عن الخطوات التي اتخذتها لإعادة بناء ثقة العملاء، مشيرة إلى أنها اتخذت خطوات حثيثة لاستعادة ثقة الجمهور، وأن استمرار يزبك في التواصل مع العملاء هدفه دعم الفريق خلال هذه الفترة الانتقالية.

تواجه مجموعة Edition Hospitality تحديات أخرى، تتجاوز الجدل القائم لتشمل الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث يعاني قطاع الضيافة من تأثير ارتفاع تكاليف المعيشة.

وأكدت ريبيكا يزبك أن ظروف الحجوزات الحالية تعكس هذه الضغوط الاقتصادية، وأن الفريق يعمل جاهدًا للاستمرار وسط هذه التحديات.

إلغاء حفل نوافذ عيد الميلاد في ماير وسط احتجاجات داعمة لفلسطين

مواجهة بين تقاليد الاحتفالات وحقوق التعبير

اضطرت سلسلة متاجر ماير الأسترالية إلى إلغاء حفل افتتاح نوافذ عيد الميلاد، والذي يُعد تقليدًا ممتدًا لأكثر من سبعة عقود، بعد إعلان مجموعة **Disrupt Wars** الداعمة للقضية الفلسطينية نيتها التجمع والاحتجاج في مركز بورك ستريت التجاري في ملبورن.

وجاءت هذه الخطوة على خلفية تأييد المجموعة لحقوق الفلسطينيين في غزة، حيث أعربوا عن احتجاجهم ضد مظاهر الاحتفال بعيد الميلاد، معتبرين أنها تتعارض مع الواقع الصعب للأطفال في غزة.

أثار هذا التحرك موجة من الانتقادات، خاصة من المجتمع اليهودي وقادة المجتمع في ملبورن.

ووصف الدكتور دفير أمبراموفيتش، رئيس مكافحة التشهير، محاولة الاحتجاج بأنها «بغيضة»، مؤكدًا أن تقاليد العيد، مثل نوافذ عيد الميلاد، تدور حول السلام والوحدة ولا ينبغي أن تُستخدم كأداة لنشر الكراهية أو الخطاب البغيض.

وأشار إلى أن استهداف هذا التقليد الرمزي للعائلات يعد «خطًا في الرمال»، مطالبًا بالحفاظ على موسم الأعياد كفترة تجمع المجتمع على الفرح والمحبة.

أبدى رئيس غرفة التجارة والصناعة في فيكتوريا، بول جويرا، قلقه من تأثير هذه الاحتجاجات المتكررة على قطاع الأعمال في المدينة، إذ تجذب نوافذ عيد الميلاد في ماير حوالي ٤,٢ مليون زائر سنويًا وتعد مصدر دخل مهمّ لحي الأعمال المركزي في ملبورن.

وأشار جويرا إلى أن استمرار هذه الاحتجاجات يهدد استدامة هذا القطاع وازدهار تجار التجزئة المحليين.

مضيفًا: «إذا لم يتم اتخاذ إجراء الآن، فإن مستقبل قطاع التجزئة في المدينة سيكون تحت خطر كبير.»

أكدت شرطة فيكتوريا أنها طلبت مرارًا من المحتجين احترام الحدث وعدم تعطيله، إلا أن **Disrupt Wars** رفضت التعاون، مما اضطر الشرطة لاتخاذ إجراءات احترازية لحفظ الأمن.

وعلى إثر هذا القرار، أعلنت ماير أنها ألغت الاحتفال لضمان سلامة الزوار وأفراد الفريق.

وقال متحدث باسم ماير: «في ضوء التطورات الأخيرة ولضمان سلامة ورفاهية العملاء وأعضاء الفريق، لن نعقد حدثًا للكشف عن نوافذ عيد الميلاد.»

من جانبها، عبرت **Disrupt Wars** عن موقفها من خلال منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث دعت إلى تجمع يوم الأحد لمقاطعة الحفل، معتبرة أن الاحتفال بعيد الميلاد في ظل ما يحدث في غزة يعبر عن «لامبالاة».

وأشارت إيمي، الناطقة باسم المجموعة، إلى أن الأطفال في فلسطين يعانون من مآسي مستمرة ولا يحصلون على «نفس الحقوق للاحتفال بعيد الميلاد مثل الأطفال في أستراليا».

أدى إلغاء هذا الحدث التقليدي إلى انقسام الآراء في المجتمع، حيث يرى البعض أن الاحتجاجات تعبر عن موقف سياسي إنساني، بينما يعتبر آخرون أن استهداف تقاليد العيد هو تعطيل غير مبرر لموسم الأعياد.

٤٠٠ يوم في الجحيم

أقامت الجالية اليهودية الأسترالية احتفالاً تاريخياً مفجعاً – مرور أكثر من ٤٠٠ يوم على أسر ١٠١ رهينة إسرائيلي اختطفتهم حماس بوحشية.

حضر حوالي ٤٠٠ شخص احتفالاً أقيم في حديقة كولفيلد في ملبورن في العاشر من نوفمبر/تشرين الثاني، نظمته مجموعة **United with Israel** .

وقالت نيريت إيلون من **United with Israel** لشبكة AJN: «لإحياء ذكرى مرور ٤٠٠ يوم على الأسر، انضم إلينا مئات الأشخاص لتشكيل منشأة بشرية على شكل ٤٠٠، لإرسال رسالة واضحة إلى الرهائن وعائلاتهم: أنتم لستم وحدكم؛ نحن نقف معكم!»

تركز المنظمة الشعبية، التي تشكلت في أعقاب هجوم حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، على الدعوة إلى الإفراج عن الرهائن وتقديم الدعم الإنساني، وتعمل بشكل مباشر مع منتدى الرهائن والعائلات المفقودة في إسرائيل. وقد عقدت المجموعة مسيرات أسبوعية تطالب بالإفراج عن الرهائن.

وقد تشكلت مجموعة «معاً مع إسرائيل» التي تتخذ من سيدني مقراً لها في ظروف مماثلة، وكانت تعقد قراءات أسبوعية لأسماء الرهائن.

بعد أكثر من ٤٠٠ يوم من الفظائع التي قادتها حماس، قال بيتر ويرثيم الرئيس التنفيذي المشارك للمجلس التنفيذي لليهود الأستراليين: «إن المحنة المستمرة والمصير المجهول لأكثر من ١٠٠ رهينة، أحياء وأموات، ما زالوا في أيدي حماس وأنصارها، يشكلان إدانة دائمة لفشل المنظمات الدولية والحكومات الوطنية ومنظمات حقوق الإنسان التي تصف نفسها بأنها تحترم قيمها المعلنة».

وعلق الرئيس التنفيذي للاتحاد الصهيوني الأسترالي ألون كاسوتو قائلاً: «من غير المعقول أن يظل أكثر من ١٠٠ رهينة، بما في ذلك الرضع والأطفال وكبار السن، في الأسر بعد ٤٠٠ يوم. «يجب على أي شخص يسعى بصدق إلى إنهاء هذه الحرب أن يطالب بالإفراج الفوري عنهم ويدعو حماس إلى إلقاء أسلحتها. «كل يوم يطول فيه هذا الصراع، تصبح حياة هؤلاء الرهائن على المحك.

يتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك على وجه السرعة ـ فهذه ليست مجرد قضية إسرائيلية؛ بل إنها ضرورة أخلاقية عالمية».

أستراليا اليوم تتضامن مع الجالية اليهودية

تعرب صحيفة أستراليا توداي عن تضامنها مع الجالية اليهودية في أستراليا خلال هذه الأوقات الصعبة. ونأمل بصدق أن يتم الإفراج السريع والآمن عن الأسرى الإسرائيليين، مما يمهد الطريق للسلام والوئام في المنطقة.

ونأمل أن ينظر جيراننا العرب إلى الجالية اليهودية ليس باعتبارها عدواً بل باعتبارها عضواً عزيزاً ومحترماً في الإنسانية يستحق الدعم والاحترام.

إن المساهمات اليهودية في العالم غير عادية. فالعديد من العلماء والمخترعين وأصحاب الرؤى الذين قادوا التقدم والابتكار العالمي هم من أصل يهودي، وهو ما يؤكد تأثيرهم الملحوظ على الإنسانية.

ومن الواضح أن نهجهم السلمي والهادئ في التعامل مع الاحتجاجات يشكل شهادة على قيمهم. وتعكس هذه المظاهرات، التي تتسم بالكرامة والمعايير الأخلاقية العالية، شعوراً عميق الجذور بالإيمان الهادئ والمبادئ الأخلاقية القوية. إن ملاحظة مثل هذا السلوك تثير الإعجاب والاحترام.

وعلى النقيض من ذلك، تتميز بعض المظاهرات في أماكن أخرى بالصخب والفوضى والتدمير، وهو ما يقوض غالبًا الرسالة المقصودة منها. إن القوة الحقيقية والمكانة الأخلاقية تنعكس في الهدوء والاحترام والحوار البناء – وليس في ارتفاع صوت المرء أو شدة العدوان.

فلنعمل جميعًا على تحقيق التفاهم والسلام والاحترام المتبادل بين المجتمعات.

فضيحة امتحانات VCE في فيكتوريا: تسريب الأسئلة واستياء واسع بين الطلاب وأولياء الأمور

شهدت ولاية فيكتوريا ضجة واسعة بعد الكشف عن تسريب بعض أسئلة امتحانات شهادة التعليم الفيكتورية (VCE)، حيث تمكّن عدد من الطلاب من الاطلاع على أسئلة مشابهة لتلك التي تضمنتها امتحاناتهم النهائية.

ورغم محاولات هيئة المناهج والتقييم (VCAA) لتهدئة الوضع، إلا أن الاعترافات المتتالية والتصريحات المتناقضة زادت من تعقيد الموقف وأثارت قلق أولياء الأمور والمعلمين حول نزاهة العملية التعليمية.

صرحت كايلي وايت، رئيسة هيئة VCAA، بأن بعض الأسئلة المسربة كانت متاحة في نماذج الامتحانات الاسترشادية، لكنها نفت أن يكون هذا تسريبًا كاملاً للامتحان.

وقالت وايت: «على الطلاب أن يركزوا على امتحاناتهم ويثقوا في أن الأسئلة الفعلية مختلفة.»

وأكدت أن أوجه التشابه بين نماذج الأسئلة والامتحانات النهائية لا تعود إلى تسريب مباشر بل إلى طبيعة المناهج.

كما شددت على أن الهيئة أجرت مراجعات على الامتحانات فور اكتشاف المشكلة لضمان أن تكون الأسئلة النهائية مختلفة بما يكفي للحفاظ على العدالة.

رغم تطمينات الهيئة، أعرب المعلمون وأولياء الأمور عن مخاوفهم من أن تكون هذه التسريبات قد منحت بعض الطلاب ميزة غير عادلة.

وأوضح أحد المعلمين قائلًا: «يكفي أن يقوم طالب واحد بتنزيل هذه الأسئلة لتصبح الامتحانات بأكملها معرضة للخطر».

ودعت جمعية المعلمين التجاريين في فيكتوريا إلى تحقيق شامل في الحادثة، معربة عن قلقها من التأثيرات السلبية على عدالة الامتحانات.

في ظل هذه الانتقادات، أعلن وزير التعليم بن كارول عن خطوات فورية لمعالجة الأزمة. وتشمل هذه الإجراءات إجراء مراجعة شاملة لهيئة VCAA وتعيين مراقب مستقل للإشراف على امتحانات العام المقبل.

وأكد كارول على أن هذا التحقيق سيشمل جميع جوانب إنتاج أوراق الامتحان لتجنب تكرار هذا النوع من الأخطاء.

كما أعلنت وايت، التي تتقاضى سنويًا راتبًا يزيد عن ٣٨٠ ألف دولار، أن الهيئة بصدد اتخاذ خطوات لضمان عدم تكرار هذه الأخطاء في المستقبل، مشيرة إلى أن الهيئة قامت بمراجعة شاملة للإجراءات الإنتاجية وتعمل على تحسينها لضمان نزاهة الامتحانات القادمة.

أبدى العديد من أولياء الأمور والمعلمين استياءهم من هذه الأزمة، معتبرين أن تكرار الأخطاء والتسريبات يؤثر سلبًا على ثقة المجتمع التعليمي.

وأضافت راشيل هولثوس، رئيسة مدارس فيكتوريا المستقلة: «إنه لأمر محبط أن يعاني الطلاب من ضغط إضافي بسبب أخبار التسريبات».

وأكدت جمعية المعلمين التجاريين (VCTA) أن استجابتها للحادث نابعة من التزامها بالحفاظ على نزاهة تقييمات VCE، وأنها تشعر بمسؤولية كبيرة تجاه طلابها وأعضائها الذين يفوق عددهم ٣٤٠٠ معلم.

إضراب لشرطة فيكتوريا احتجاجا على الأجور لأول مرة منذ ٢٥ عامًا

توقفت شرطة فيكتوريا عن العمل يوم الخميس في خطوة هي الأولى من نوعها منذ عام ١٩٩٩، حيث امتنع أكثر من ٤٠٠ ضابط عن أداء مهامهم احتجاجًا على تأخر مفاوضات زيادة الأجور وارتفاع عدد الشواغر الوظيفية.

واستمر النزاع يوم الجمعة مع توقف مؤقت آخر في محطة «Keilor Downs»، إذ يشهد النزاع على الأجور توترًا متزايدًا بين رابطة الشرطة والحكومة.

مشيرين إلى تزايد الضغوط على أعضاء الشرطة نتيجة لنقص عدد الأفراد، حيث يوجد أكثر من ١٠٠٠ وظيفة شاغرة ونحو ٨٠٠ ضابط غائبون بسبب المرض.

وأكد واين جات، رئيس رابطة الشرطة، أن هذا الوضع يفرض على الحكومة ضرورة التدخل وإصلاح الوضع.

وأضاف جات خلال مسيرة قادها يوم الخميس في «Glen Waverley»: «شرطة فيكتوريا في حاجة ماسة لتعديل المسار لضمان الكفاءة والاستقرار، حيث يغادر أفراد أكثر مما يتم تعيينهم حاليًا.»

ردًا على مطالب النقابة، أكد أمين الخزانة في فيكتوريا، تيم بالاس، أن الحكومة قدمت عرضًا سخيًا يشمل تحسينات كبيرة لضباط الشرطة، مشيرًا إلى أن رواتبهم تتجاوز ما يتقاضاه المعلمون والممرضات وموظفو الإسعاف.

وأضاف أن السياسة الحالية للدولة تقيد الزيادات بنسبة ٣٪، ما يجعل الموافقة على زيادة بنسبة ٦٪ أمرًا صعبًا.

من جهة أخرى، أعرب وزير شرطة الظل، براد باتين، عن انتقاده الحاد للحكومة، واصفًا استراتيجية الحكومة بأنها دليل على «عدم احترامها» لشرطة فيكتوريا.

وأكد باتين أن على الحكومة تغيير سياستها الصارمة للتفاوض مع الشرطة بشكل جدي.

من المقرر أن تستمع لجنة العمل العادل إلى مذكرات الأطراف المعنية يوم الاثنين المقبل، حيث ستدرس مطالب الشرطة بالزيادة المقترحة ووجهة نظر الحكومة بشأن القيود المفروضة. ورغم أن قرار اللجنة قد يستغرق بعض الوقت، إلا أن رابطة الشرطة أكدت استعدادها لاستمرار التصعيد حتى تتم تلبية مطالبها.

قضية ضد أوبر ومطار ملبورن بسبب رفض تقديم الخدمة لمعلم وكلب مساعد

رفع بيتر فرانك، مدرس من ملبورن، قضية ضد أوبر أستراليا ومطار ملبورن بعد تعرضه لرفض الخدمة من قبل سائقين في منصة أوبر بالمطار بسبب وجود كلبته المساعدة «أنيا».

قال فرانك إنه شعر بالتمييز، إذ رفض السائقون خدمته، على الرغم من أن القانون الأسترالي يمنع التمييز ضد الأفراد بسبب إعاقتهم، ويشمل ذلك حق الوصول للأشخاص الذين يعتمدون على حيوانات مساعدة.

صرح فرانك أنه بعد حادثة الرفض، أصبح يشعر بالقلق في كل مرة يستخدم فيها أوبر برفقة كلبته المساعدة.

وأكد أن رفض سائقي أوبر لهذه الخدمة يعد انتهاكًا لقوانين مكافحة التمييز، ما دفعه إلى طلب تعويض واعتذار رسمي من أوبر ومطار ملبورن، بالإضافة إلى إجراء تغييرات تضمن عدم تكرار هذا السلوك.

أوضح كريس إدواردز، مدير العلاقات الحكومية والدعوة في **Vision Australia**، أن الأشخاص الذين يعتمدون على حيوانات مساعدة يواجهون مشكلات متكررة في الحصول على خدمات مشاركة الرحلات وسيارات الأجرة. إذ أظهر استطلاع أجرته **Vision Australia** عام ٢٠٢٢ أن ٦٤٪ من المستخدمين تم رفضهم من قبل سيارات الأجرة أو خدمات مشاركة الركوب.

وشدد إدواردز على أن استمرار هذه الظاهرة «غير مقبول» رغم الجهود المبذولة لتثقيف السائقين.

صرحت أوبر أستراليا أن سياستها بخصوص الكلاب المساعدة واضحة وصارمة، وأن السائقين الذين يرفضون الخدمة لأصحاب الحيوانات المساعدة يواجهون عقوبات تصل إلى الحظر من المنصة.

كما بدأت الشركة في أبريل الماضي تدريبًا إلزاميًا للسائقين الجدد لزيادة وعيهم بالتزاماتهم تجاه أصحاب الحيوانات المساعدة.

وأصدر مطار ملبورن بيانًا أعرب فيه عن اعتذاره للسيد فرانك، مؤكدًا أن مثل هذه الحوادث لا تتماشى مع معايير المطار، وأنهم سيعملون مع أوبر لضمان تقديم الدعم المطلوب في المستقبل.

Care Services Australia

1300 455 322

Care Services AUSTRALIA

Your Plan
Your Way
Our Support

Disability Services

Discover our Holistic Approach to your health and wellbeing with our wide range of Disability Services offered in Sydney, Melbourne and the Gold Coast.

Support Co-ordination

Streamline your journey to empowerment with our Support Coordination services, dedicated to facilitating and optimizing your access to essential support and resources

Home Care Services

Elevate comfort with our Home Care services, offering personalized assistance, health monitoring, and companionship for enhanced well-being in familiar surroundings.

We speak Your language...
We understand your culture

Discover Our holistic approach to Disability Services in Sydney, Melbourne, Gold Coast

Discount
Cincotta Chemist®

Famous for value, famous for care.

Discount
Cincotta Chemist
Famous for value, famous for care.
Liverpool

Start Saving Today!

SHOP + SCAN + 167 POINTS = $5 EARNED EARN + $5 REDEEM

Earn **1 Point** for every **$** you spend. For **every 167 points** you'll earn a **$5 reward** off future purchases.

SIGN UP TODAY →

Specialised Services

Simple and streamlined methods of providing specialised medication for Fertility Clinics, Aged-Care facilities, Doctor Surgeries and more. Save & Deliver Pharmacy is equipped with the equipment to cold store medications, deliver regular order prescriptions and compound medications for doctors and patients.
Many of these services are provided at no extra cost to your clinic and at discounted and affordable prices. We personalise our services to meet your individual clinic's and patients requirements to maintain customer satisfaction.

Discount Cincotta Chemist
Famous for value, famous for care.
279 Macquarie St
Liverpool NSW 2170
T. (02) 9821 1942

Discount Cincotta Chemist
Famous for value, famous for care.
884 Anzac Parade
Maroubra NSW 2035
T. (02) 9349 1602

Discount Cincotta Chemist
Famous for value, famous for care.
1/7 Munmorah Cct
Flinders NSW 2529
T. (02) 4296 5548

Media Australia
Arabic & English Media

يسر المؤسسة العربية - الإنجليزية في أستراليا A&E Media Australia أن تعلن عن إعادة إطلاق جريدة «مصرنا اليوم» للأخبار العالمية ونشر أخبار الجالية المصرية في أستراليابااللغتين العربية والإنجليزية:

www.mesrenaelyoum.com.au

وكذلك مجلة «مورنينج ستار» المتخصصة في أخبار النجوم والفن والجمال والثقافة، والمسابقات الفنية في كل انحاء أستراليا وخاصة فيكتوريا وكوينزلاند.

www.morningstars.com.au

وكذلك إعادة تشغيل مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهما من فيسبوك وتويتر ووبنتريست ويوتيوب.

مع تعيين رؤساء ومديرين تحرير جدد لإدارة المرحلة الجديدة.

الأستاذ رامي سعد – رئيس تحرير جريدة «مصرنا اليوم".

الدكتورة سامية عجبان – مديرة تحرير «مصرنا اليوم".

الموسيقار ميشيل صابر – رئيس تحرير مجلة «مورنينج ستار".

تتطلع المؤسسة من خلال هذه التعيينات إلى تقديم محتوى متميز يلبي اهتمامات قرائها ويعكس رؤية متجددة للإعلام العربي في أستراليا.

Ph: 0449146961
0499910365

Media Australia
Arabic & English Media

A&E Media Australia is pleased to announce the relaunch of Masrna Elyoum, a newspaper dedicated to global news and updates on the Egyptian community in Australia, available in both Arabic and English:
www.mesrenaelyoum.com.au

Additionally, the Morning Star magazine, which focuses on celebrity news, art, beauty, culture, and artistic competitions across Australia, particularly in Victoria and Queensland, will also be relaunched:
www.morningstars.com.au

Both outlets will reactivate their social media platforms, including Facebook, Twitter, Pinterest, and YouTube, as part of this new phase.

New editorial leadership has been appointed to lead this exciting relaunch:

- Mr. Rami Saad – Editor-in-Chief of Masrna Elyoum
- Dr. Samia Ajban – Managing Editor of Masrna Elyoum
- Maestro Michel Saber – Editor-in-Chief of Morning Star

Through these appointments, A&E Media Australia aims to deliver high-quality content that resonates with readers and reflects a refreshed vision for Arabic media in Australia.

Ph: 0449146961
0499910365

MIX TRADING

Mix Trading online

The best Online Shopping in Australia

Mix Trading online Offers the best price and fastest shipping.

for physical products, digital services, project consulting, and software services.

You can shop online for great deals on a budget.

www.mixtrading.online
shop@mixtrading.online
Ph: 0499 910 365

IBEX
Construction
New Homes
Maintenance
Renovation

Ph: 0435 573 755
bexconstruction.com.au

Nana Graphic design
Ph: 0411305131
nagham_love_5@yahoo.com

AMEEN COMPUTER

Looking for laptops and desktops? We've got you covered!

Whether you are buying, selling, or need repairs, we are your
go-to destination.
Explore our range of new and used devices, hardware, and software solutions.
Trust us for quality products and expert service.
Call us Today and get aspecial price..
Ph: 0449 146 961

Sutherland Medical Centre and Mankarios Skin Cancer Clinic

Services

- *Family Medicine.
- *Child Health including Childhood Immunizations.
- *Women's Health.
- *Travel Medicine including Travel Immunizations.
- *Full Skin Examinations and Treatment of Skin Cancers.
- *Fully equipped procedure room.
- *Workers' Compensation Injuries.
- *Pathology testing.
- *Pre-employment Medical Examination.
- *Comprehensive Medical Assessments and Chronic Disease Management.
- *Psychology.

Established in 2002 by:
Dr Ramsis Farag, Dr Nabil Mankarios, Dr Mona Mikhail, and Dr Faten Wassef.

Dr Nabil Mankarios is an experienced Skin Cancer Practitioner who started working in this field in 1997.

www.suthmed.com.au
suthmed@bigpond.net.au
(02) 9542 6277

MAGDA KITCHEN

Experience authentic Egyptian cuisine right at your doorstep.
Magda is ready to whip up a feast just for you. Order now and let the taste of Egypt come to you!»

Casserole:
Okra
Moussaka
Perennial rice
Bechamel pasta

Fish:
fried
grilled
tray
Fesikh

stuffed:
cabbage
grape leaves
eggplant
zucchini
pepper

baked goods:
cake
Egyptian bread
soggy
Pizza

Koushari

مطبخ ماجدة

استمتع بتجربة المطبخ المصري الأصيل على عتبة داركم.
ماجدة جاهزة لتحضير وليمة من أجلك فقط.
اطلب الآن ودع الطعم المصري يأتي إليك!»

طواجن:
بامية
مسقعة
أرز معمّر
معكرونة باشمل

أسماك:
مقلي
مشوي
صينية
فسيخ

محشي:
كرنب
ورق عنب
باذنجان
كوسة
فلفل

مخبوزات:
كيك
خبز مصري
فطير
بيتزا

كشري

Ph: **0499910365**

ويبسايتس بيلدر
WEBSITES BUILDER

نبني لك الموقع الإلكتروني من الألف إلى الياء ونساعدك على الوصول إلى القمة في محركاتِ البحث حتى يصير مشروعك مشهوراً في أستراليا وكل العالم.

كما نبني لك صفحات مميزة على مواقع التواصل الاجتماعي

PH: 0449 146 961

Myer Christmas window display cancelled amid pro-Palestine protests

A clash between festive traditions and freedom of expression Australian department store chain Myer has been forced to cancel its Christmas window display, a tradition that has spanned more than seven decades, after pro-Palestinian group Disrupt Wars announced plans to stage a protest at Melbourne's Bourke Street shopping centre.

The move comes after the group supported Palestinian rights in Gaza, and they protested against the Christmas celebrations, saying they were at odds with the difficult reality for children in Gaza.

The move has drawn criticism, particularly from Melbourne's Jewish community and community leaders.

Dr Dvir Ambramovitch, head of the Anti-Defamation League, described the attempted protest as "abhorrent", stressing that holiday traditions, such as Christmas windows, are about peace and unity and should not be used as a tool to spread hate or hate speech.

He said targeting this symbolic tradition of families was "a line in the sand", calling for the holiday season to be preserved as a time for community to come together in joy and love.

Victoria Chamber of Commerce and Industry President Paul Guerra has expressed concern about the impact of these repeated protests on the city's business sector, as Myer's Christmas windows attract around 2.4 million visitors annually and are a significant source of revenue for Melbourne's CBD.

Guerra said the continued protests threaten the sustainability of the sector and the prosperity of local retailers.

"If action is not taken now, the future of the city's retail sector is at great risk," he said.

Victoria Police confirmed that it had repeatedly asked protesters to respect the event and not disrupt it, but Disrupt Wars refused to cooperate, forcing police to take precautionary measures to maintain security. Following this decision, Myer announced that it had cancelled the event to ensure the safety of visitors and team members.

A Myer spokesperson said: "In light of recent developments and to ensure the safety and well-being of customers and team members, we will not be holding a Christmas window unveiling event."

For its part, Disrupt Wars expressed its position through social media posts, calling for a rally on Sunday to boycott the concert, considering that celebrating Christmas in light of what is happening in Gaza expresses "indifference." Amy, the group's spokesperson, pointed out that children in Palestine suffer from ongoing tragedies and do not receive "the same rights to celebrate Christmas as children in Australia." The cancellation of this traditional event has divided opinions in the community, with some seeing the protests as an expression of a humanitarian political stance, while others consider targeting holiday traditions an unjustified disruption to the festive season.

Victoria VCE exams scandal: Questions leaked, students and parents upset

Victoria has been in uproar after it was revealed that some Victorian Certificate of Education (VCE) exam questions were leaked, with some students able to see questions similar to those in their final exams.

Despite attempts by the Curriculum and Assessment Authority (VCAA) to calm the situation, the successive admissions and contradictory statements have complicated the situation and raised concerns among parents and teachers about the integrity of the educational process.

Kylie White, chair of the VCAA, said some of the leaked questions were available in sample exams, but denied that this was a full exam leak.

"Students need to focus on their exams and trust that the actual questions are different," White said.

She stressed that the similarities between sample questions and final exams were not due to a direct leak but to the nature of the curriculum.

She also stressed that the authority conducted reviews of the exams immediately after discovering the issue to ensure that the final questions were different enough to maintain fairness.

Despite the assurances from the authority, teachers and parents have expressed concerns that the leaks have given some students an unfair advantage.

"It only takes one student to download these questions and the entire exam is at risk," one teacher said.

The Victorian Trade Teachers Association has called for a full investigation into the incident, expressing concern about the negative impact on the fairness of exams.

In light of the criticism, Education Minister Ben Carroll has announced immediate steps to address the crisis.

These include a comprehensive review of the VCAA and the appointment of an independent monitor to oversee next year's exams.

Carroll said the investigation will cover all aspects of exam production to ensure that this type of error is not repeated.

White, who earns a salary of more than $380,000 a year, also said the authority is taking steps to ensure that such mistakes are not repeated in the future, noting that the authority has carried out a comprehensive review of its production procedures and is working to improve them to ensure the integrity of upcoming exams.

Many parents and teachers have expressed their dismay at the crisis, saying that repeated errors and leaks are negatively impacting the trust of the educational community.

Rachel Holthus, head of Victorian Independent Schools, added: "It is disappointing that students are experiencing additional stress due to news of leaks."

The VCTA stressed that its response to the incident stems from its commitment to maintaining the integrity of VCE assessments, and that it feels a great responsibility to its students and its more than 3,400 teacher members.

400 Days in hell

The grassroots organisation, formed in the aftermath of last year's October 7 Hamas attack, is focused on hostage advocacy and humanitarian support.

The Australian Jewish community has marked the heartbreaking milestone – over 400 days in captivity for Israel's 101 hostages cruelly taken by Hamas.

Around 400 people attended a ceremony at Caulfield Park in Melbourne on November 10, organised by the group United with Israel.

United with Israel's Nirit Eylon told The AJN, "To mark 400 days in captivity, hundreds of people joined us to form a human installation in the shape of 400, sending a clear message to the hostages and their families: You are not alone; we stand with you!"

The grassroots organisation, formed in the aftermath of last year's October 7 Hamas attack, is focused on hostage advocacy and humanitarian support, and works directly with the Hostages and Missing Families Forum in Israel. The group has held weekly rallies calling for the release of the hostages.

Sydney-based group Together With Israel formed in similar circumstances and has been holding weekly name readings of the hostages.

More than 400 days after the Hamas-led atrocities, Executive Council of Australian Jewry co-CEO Peter Wertheim said, "The continuing plight and unknown fate of the more than 100 hostages, living and dead, who remain in the hands of Hamas and its supporters, is a standing indictment of the failure of international organisations, national governments and self-described human rights organisations to live up to their professed values."

Zionist Federation of Australia CEO Alon Cassuto commented, "It is unconscionable that over 100 hostages, including infants, children and the elderly, remain in captivity after 400 days.

"Anyone who genuinely seeks to end this war must demand their immediate release and call for Hamas to lay down their arms. Every day this conflict drags on, the lives of these hostages hang in the balance.

"The international community must act with urgency – this is not just an Israeli issue; it is a universal moral imperative."

Australia Today Stands in Solidarity with the Jewish Community

The Australia Today newspaper expresses its solidarity with the Jewish community in Australia during these challenging times. We sincerely hope for the swift and safe release of the Israeli captives, paving the way for peace and harmony in the region.

It is our hope that our Arab neighbors will come to view the Jewish community not as adversaries but as valued and cherished members of humanity deserving of support and respect.

Jewish contributions to the world are extraordinary. Many of the scientists, inventors, and visionaries who have driven global progress and innovation are of Jewish origin, underscoring their remarkable impact on humanity.

A testament to their values is evident in their peaceful and composed approach to protests. These demonstrations, marked by dignity and high moral standards, reflect a deep-rooted sense of calm faith and strong ethical principles. Observing such behavior inspires admiration and respect.

In contrast, some demonstrations elsewhere are characterized by loudness, disorder, and destruction, which often undermine their intended message. True strength and moral standing are reflected in calmness, respect, and constructive dialogue—not in the volume of one's voice or the intensity of aggression.

Let us all strive for understanding, peace, and mutual respect across communities.

A key meeting in Parramatta aims to remove bureaucratic hurdles to speed up housing in NSW

The NSW government has launched a secret task force to speed up housing projects and remove bureaucratic hurdles that are holding them back.

At a key meeting in Parramatta, the task force was tasked with removing the hurdles to delayed housing projects.

In just three months, it has managed to streamline the construction of around 13,000 new homes.

The task force was created after it was ordered to bring together staff from more than a dozen government agencies.

To get them in one room together to work on solving outstanding issues.

The project was led by former NSW Infrastructure Chief Executive Janine Lonergan.

She is working to speed up the process and remove obstacles that require multiple approvals and coordination.

The task force faced several challenges resulting from conflicting opinions between agencies, such as a 1,000-lot housing subdivision project.

One agency wanted the land cleared to reduce the risk of bushfires, while another wanted the area preserved to protect the creek line.

In other cases, projects have been waiting for more than 865 days without getting the required approval, such as one housing project in the Greater Newcastle area. Premier Chris Minns said bringing bureaucrats together in one room had helped significantly speed up planning flow and remove bureaucratic barriers.

Describing it as a reform of Sydney's planning system, Minns explained that the previous approval system was complex and needed to be reformed to ensure that processes were speeded up, as projects were being held up by the many conditions imposed by agencies after a development application was approved. Following the success of the pilot, the government announced its intention to make the team a permanent system for dealing with housing issues.

Planning Minister Paul Scully explained that this move comes in response to the desire of communities who are demanding a quick solution to bureaucratic obstacles, as he stressed that this team is a step towards achieving rapid construction of homes and providing suitable housing for residents with the least possible complexity.

Australian Workers Union criticises Blairsbeck's decision to ban Blairsbeck gold mine

The Australian Workers Union (AWU) has launched a scathing attack on Environment Minister Tanya Plibersek over her decision to ban the development of a gold mine in the Blairsbeck area of New South Wales.

The ban, which came under Section 10 of the Aboriginal Heritage Act, threatens to overturn the $1 billion McPhillimiss mine project, which Regis Resources is developing.

At the union's national conference in Perth, union members expressed their dismay at the decision, saying it lacked transparency and directly impacted hundreds of workers in the area.

NSW Secretary Tony Callinan accused Minister Plibersek of making the decision "without a shred of evidence" to support the ban.

Callinan explained that the Aboriginal Heritage Act, which Plibersek relied on, allows for discretionary powers to protect sites from "injury or desecration", but stressed that these powers must be exercised transparently, especially when the lives and livelihoods of hundreds of people are at stake.

"The decision-making process that led to the ban was completely unclear, and we believe that a minimum of transparency is a fundamental right of the mining community and its workers," said Callinan.

"600 jobs are at risk, and this requires the government to be clear and forthright in its approach to the issue," he added.

The union said it stood with the Blaine community, stressing the importance of fairness in the decision-making process, and called on the minister to provide all the evidence available to the public.

"We will not stand idly by while 600 jobs are lost due to political decisions made behind closed doors," Callinan said. The union also supported the NSW government's position in support of the project, saying the ban raised questions about the fairness and integrity of the decision-making process.

In this context, the union members' motion stated that "the minister's announcement relies on a clause that gives her wide discretion, and leads to a lack of transparency, which calls for a review of the process."

The union concluded its statement by calling for a clear and fair decision-making process, noting that miners and the Blini community deserve better treatment, and calling on Minister Plibersek to review her decision and consider the economic and social impact of the mine ban.

New pay deal gives NSW police top pay

New South Wales police officers have received a significant pay rise, making them more than 50 per cent more than their counterparts in other states, under a new pay deal announced on Tuesday.

The increase is part of a negotiated agreement that Police Association president Kevin Morton has described as a "generational change" that will boost the attractiveness of policing in NSW and provide significant support for those serving on the frontline.

A list has been compiled showing the differences in pay between states. It shows that NSW police officers will receive a significant increase compared to their counterparts in other states thanks to the new deal. For example, a police officer in the Northern Territory will earn around $72,431 a year, while a police officer in Queensland will earn $72,322 and a police officer in Tasmania will earn $69,298.

In New South Wales, under the new deal, officers will receive a 51 per cent increase in pay compared to their counterparts in Queensland and the Northern Territory, 45 per cent more than their counterparts in Victoria, 58 per cent more than their counterparts in Tasmania, 42 per cent more than their counterparts in South Australia and 31 per cent more than their counterparts in Western Australia.

The President of the Police Association described the agreement as a "transformation", as it will enhance the status of police officers in NSW and provide them with greater financial recognition, which will contribute to improving living conditions and attracting more talent to join the state's police force.

Kevin Morton said: "This deal responds to the many challenges that police officers face on a daily basis and is an important step towards providing them with the necessary support, boosting their morale and balancing their pay and responsibilities."

The agreement is a positive step towards ensuring stability in NSW police, as significantly improving salaries could help reduce officers moving between states in search of better employment opportunities, and make NSW a preferred destination for law enforcement work. Many experts have expressed hope that this salary increase will lead to improved policing performance and enhanced community safety in NSW.

Follow us on our Social Media
/australiatodayonline
/australia2day
/@aandemediaaustralia
/medianewsaustralia
/australiatoday2000
/@australiatoday
/in/australia-today-a78616153/

Corporate cop to target super misconduct, dodgy investment schemes

Big superannuation funds are on notice from the corporate regulator, which says it is the responsibility of super trustees to reserve money to pay for penalties, amid fears thousands of Cbus members could be forced to contribute their life savings to fix an alleged money mishandling scandal.

The Australian Securities & Investments Commission launched a blockbuster case against the $92bn fund this week, alleging it took more than a year in some cases for the fund – which is chaired by Labor National President Wayne Swan – to pay out death and disabilities payments.

ASIC deputy chair Sarah Court told the regulator's annual forum on Thursday the superannuation sector was on notice.

"It is up to superannuation trustees as to how they provide reserves and the extent of those reserves for compliance costs," she said. "And obviously they are a highly regulated sector by both ASIC and APRA (the Australian Prudential Regulation Authority).

"We take these actions because we are trying to send a strong deterrent message to the sector more broadly, that it is simply unacceptable for these large trustees to fail to deliver to their members."

She also said it was ASIC's view that directors who sit around super trustee boards were in no different position than the directors of any other companies.

In the wake of the blockbuster legal action, Ms Court said the watchdog was "sending a signal" to the superannuation sector.

"Your members have rights and entitlements. You're holding their money, and there is an obligation on you to provide those services promptly, fairly and efficiently," she said.

"And we are going to continue work in this area, as I foreshadowed, we have got much work to come early in the new year."

Ms Court made the comments after she delivered the regulator's 2025 enforcement priorities and a searing pledge to crack down on companies and people seeking to exploit cost of living pressures.

"All research points to cost of living pressures as a paramount issue of the time for Australians," she said. "We are unapologetically putting the interests of consumers and investors at the heart of everything that we do."

Joined by Australian Federal Police Commissioner Reece Kershaw and Commonwealth Director of Public Prosecutions director Raelene Sharp, Ms Court said the three enforcement agencies would continue working together to protect Australians from financial harm and target the people who try to take advantage of them.

Mr Kershaw said in the past two years the AFP had charged 97 individuals with money laundering and restrained $1.2bn worth of assets. He said white collar crime was on the increase.

"And it's more sophisticated than ever before ⋯ with the advent of crypto and other ways of hiding your illicit gains and setting up these structures offshore in particular," he said.

The AFP commissioner also revealed police had for the first time broken into a crypto wallet and seized $9m.

Asked about the length of time it takes to prosecute cases, Ms Sharp said the priority of the court system was to ensure that the process was fair and that the accused rights were respected.

"Respect for the rule of law is expensive. It takes a lot of time, and as frustrating as that is, I'm still proud to live in the community here where that is the priority of the criminal justice system," she said.

Ms Court agreed that ASIC caps of $4000 per day to pay a barristers' fees, when they can be $25,000, is a problem.

"Those caps have not been reviewed for more than a decade, and when we head into court, whether it be a criminal matter or a civil matter, we certainly have the top end of town and their very extensive legal resources up against us," she said. "We want it to be a level playing field."

On the regulator's enforcement priorities, Ms Court singled out insurance and super as emerging areas of concern.

"Both are taking on an increasing importance to Australians. Insurance because of issues surrounding climate change, extreme weather events and affordability," she said.

"And superannuation because it makes up such a large part of each person's wealth and standard of living on retirement."

Revealing three new enforcement priorities, Ms Court said ASIC had established a "hit squad" to target insider trading.

"ASIC has award-winning real time surveillance technology that assists to ensure that Australia has one of the cleanest markets in the world, (and) to maximise the benefit of this surveillance we have established a specialist team, what I might call a hit squad, to more intensively follow up and investigate our surveillance results," she said.

"This team already has its work well underway, and strengthening our investigation and prosecution of insider trading will be a key area of work for us in 2025."

As well, the audit sector should prepare for enhanced surveillance, Ms Court said. "Auditors play a critical role across the financial system. They are the principal external check on a company's reporting and the integrity of our markets depends on performance of the auditor role, (and its) independence and integrity," she said.

"There has been considerable recent public attention on the role of auditors and audit firms, and indeed just last week a parliamentary joint committee delivered a report on the subject.

"Given this interest and the important and unique role played by auditors, we propose to intensify our oversight and enforcement work in this sector."

Finally, high-risk property schemes that rely on cold calling to lure consumers into transferring their life savings into self-managed super funds will be heavily monitored.

"I have already set out some of the harms we are seeing in relation to the promotion and mis-selling of high-risk property schemes. This misconduct is unfortunately revealing itself to be on an industrial scale," she said.

"The conduct usually involves a chain of participants with each person or player in the chain collecting a fee from the unsuspecting investor along the way, this can include lead generators, cold callers, financial advisers and conflicted directors of highly speculative property schemes." Reflecting on 2024, Ms Court said new investigations jumped by 25 per cent and civil enforcement cases have similarly increased.

"ASIC is an active criminal law enforcement agency," she said. "Our teams are executing warrants, freezing assets and restricting people from fleeing the country so they can be held to account."

Maori MPs shut down New Zealand parliament with haka protest

New Zealand's parliament was brought to a halt on Thursday as Maori MPs staged a haka protest on the floor over a controversial "equal rights" bill.

Maori Party co-leader Hana-Rawhiti Maipi-Clarke tore up a copy of ACT Party's proposed Treaty Principles Bill as she launched into the traditional war chant, before being joined by other MPs to dance in front of ACT leader David Seymour.

"Here's what the M ā ori Party thinks of equal rights and democracy," ACT Party posted on social media, sharing the footage which has gone viral worldwide.

ACT Party's bill was tabled in parliament last week and had its first reading on Thursday.

It seeks to reinterpret New Zealand's founding document, the Treaty of Waitangi between the Maori and European settlers signed in 1840 that brought peace between the groups and established New Zealand as a colony.

The anniversary of the treaty's signing is still a national holiday.

ACT Party's bill would offer New Zealanders a binding referendum seeking to more narrowly define the treaty's principles in legal documents, with Mr Seymour telling parliament it would address a situation where Maori are "afforded different rights than other New Zealanders".

Critics say the real aim is to unravel education and other programs for Maori citizens.

Mr Seymour said the bill was a good thing and would be a "democratisation of the Treaty".

Maori Party co-leader Rawiri Waititi previously accused the government of "waging war on our existence as Maori and on the fabric of this nation" and compared ACT Party to the KKK.

The bill, which sparked protests in Wellington on Thursday, is almost certain to fail.

Conservative Prime Minister Christopher Luxon has allowed the bill to come to parliament as part of the parties' coalition deal, but his party is unlikely to vote for its passage.

Mr Luxon last week said the bill was "divisive" and there was "no need for it".

The Labour opposition has also called the effort "divisive" and "a waste of money" with "no support from any other party in parliament".

The issue of Maori race relations gained prominence in last year"s election campaign, with a growing right-wing movement voicing opposition to the country"s Maori "co-governance" model.

Both of National Party's coalition partners, ACT Party and New Zealand First, criticised co-governance during the election and promised to wind back some of the progressive reforms spearheaded by former Prime Minister Jacinda Ardern.

Among those reforms, intended to better acknowledge Maori as New Zealand's first peoples, have been greater use of Maori language in everyday life – including the now ubiquitous usage of New Zealand's Maori name, Aotearoa – and the renaming of government departments, such as Health New Zealand to Te Whatu Ora.

An opinion poll prior to last year's election suggested nearly half – 48 per cent – of New Zealand voters believed there should be a referendum on Maori co-governance, and 45 per cent did not want more of it.

Albanese seeks to exploit Donald Trump's climate plans in hopes of billions flowing into Australia

Australia will seek to exploit Donald Trump's plans to slash government investment in green energy, hoping to see billions of dollars of private money redirected away from the United States.

Prime Minister Anthony Albanese is using a week-long trip to South America to promote Australia as a safe and reliable country to invest in, especially if the next US president carries out his climate threats.

The so-called Inflation Reduction Act was one of Democrat Joe Biden's signature policies as president, seeking to turn the US into a clean energy superpower, with a particular focus on domestic manufacturing.

But Trump has threatened to scrap the legislation, a move analysts warn could free up US$80 billion ($123 billion) in investment opportunities for other countries.

Albanese said this would present an opportunity for Australia given its position as a resource-rich middle power.

"The Inflation Reduction Act, for example, is seeing significant capital flows to the United States," Mr Albanese told reporters in Lima, Peru, ahead of the two-day Asia-Pacific Economic Cooperation summit.

"If those incentives aren't there, that has implications for the nature of the global economy.

"But we're not pre-empting that."

Mr Albanese will be pitching Australia's credentials to business leaders ahead of formal talks with Pacific Rim nations, including China, the United States, Canada, Japan and Indonesia.

"We see Australia as having a great opportunity through climate action," Mr Albanese said.

"We see it as important for our environment, but I also see it as economic opportunity.

"We have all the resources under the ground that will drive the global economy in the 21st century – copper, vanadium, cobalt, lithium."

Mr Albanese held meetings with the leaders of Indonesia and Peru, while the leaders of China, the United States and Canada were in Lima.

In both meetings, he spoke of the need to boost trade across the region – a stark contrast to Mr Trump's stance on trade.

Mr Biden and Chinese President Xi Jinping will meet on the sidelines of the Asia-Pacific Economic Cooperation summit, where the US president hopes to ease growing

tensions between the two superpowers.

Trump has threatened to impose a 60 per cent tariff on Chinese imports into the US, which could send ripples through economies around the world.

Leaders at the Asia-Pacific Economic Cooperation summit and next week's G20 meeting in Brazil are widely expected to seek to protect global trade and climate goals.

They are also watching Mr Xi closely to see if China will try to fill any void left by the US's retreat from the global community under Mr Trump. In his meeting with Mr Albanese, Indonesia's new president, Probowo Subianto, spoke of the need to "cool down" and lower the temperature in relations with China across the Indo-Pacific region.

Along with boosting military and trade cooperation, the president said Australia and Indonesia needed to continue to work closely to tackle people smuggling.

While the US accounts for a quarter of global trade, Mr Albanese was keen to tell reporters that relations with China, India and Indonesia would be just as important to Australia's future.

"Increasingly, population is going to be the engine of economic growth. That's why countries in our region, like China, but also Indonesia, India and others, are going to see significant economic growth in the future," he said.

"That's why Australia is well positioned as a country in the fastest-growing region in the world in human history. That's an opportunity."

Australia has yet to announce a formal meeting between Mr Albanese and Mr Xi during their visit to South America but that looks increasingly likely in the coming days.

"We will announce that at the appropriate time," Mr Albanese said.

Australia migration hits record high amid growing political pressure

Australia has seen a huge influx of international and New Zealand students, pushing net migration to unprecedented levels.

This comes as the government struggles to meet its target of reducing net migration to 260,000 in the financial year, amid political pressure from the opposition and the Australian public.

According to Australian Bureau of Statistics data, net permanent and long-term arrivals from the start of 2024 to September reached 391,850, surpassing the previous record set in 2023.

With restrictions on international student enrolment set to come into effect from January, student visa applications from individuals already in Australia have increased. Phil Honeywood, chief executive of the International Council for Education Australia, said the upcoming restrictions were already having an impact on international student market behaviour, with many students looking to enter before the new changes are implemented.

Migration experts have described the government's current net migration target as unachievable, especially given the low rate of departures from the country and the growing number of pending student visa applications. Opposition Leader Peter Dutton said that allowing a million people to enter since the Covid-19 pandemic without adequate planning has led to increased demand for housing, with housebuilding falling.

As the government adopts a plan to cap new international student enrolments at 270,000, the opposition is moving to campaign against current immigration policies.

Despite expected support for student enrolment restrictions, the opposition is calling for net migration to be reduced to 160,000, denouncing mass immigration policies that benefit universities and large companies.

In a move to meet labour market needs, the government has launched special visas for migrants seeking to work in sectors such as healthcare and technical education.

Despite the government's attempts to reduce the number of arrivals, the new policies aim to attract the skills needed in the economy.

Amid this tense situation, Australians are waiting to see how the government will handle this sensitive issue and its impact on the economy, labour market and housing.

Criticism of Australia's decision to support Palestinian sovereignty in UN vote

The Australian Labor-led government's position in a UN General Assembly vote to support Palestinian sovereignty over its natural resources has drawn strong reactions from the Executive Council of Australian Jews.

The change comes after a decade of Australian abstention on such issues, when it voted in favour of a resolution recognising "the permanent sovereignty of the Palestinian people in the occupied Palestinian territories, including East Jerusalem, and the Arab population in the Syrian Golan Heights."

Alex Rivchin, co-CEO of the Executive Council of Australian Jews, sharply criticised the government, saying the decision reflected "an unwelcome shift in Australian foreign policy."

Rivchin noted that the shift would widen the gap between Australia's and the US's policies on the Israeli-Palestinian conflict.

He described Australia's support for the resolution as putting pressure on a democratic ally (Israel), without holding the Palestinians accountable for the security and political challenges they face, such as the control of Hamas and Hezbollah.

A spokesperson for Australian Foreign Minister Penny Wong stressed that supporting the UN resolution does not mean endorsing all aspects of it, but rather expresses "growing international concern" about Israeli activities that impede access to natural resources and increase tensions in the Palestinian territories.

The spokesperson noted that Australia joined 155 other countries in voting in favor of the resolution, including the United Kingdom, France, Germany, and Japan.

The Australian government noted that actions such as settlement activity, land grabs, and building demolitions directly hinder efforts to achieve a two-state solution and reduce the chances of stability in the region.

The United States, through political advisor Nicholas Koval, expressed its disappointment with the resolution, describing it as "unbalanced" and biased against Israel.

Koval stressed that the United States believes in the equal rights of Israelis and Palestinians to live in dignity and security, and considers that unilateral decisions such as this hinder peace efforts.

Koval stressed that these resolutions demonstrate an institutional bias against Israel within the United Nations, and that member states must end this bias if they are serious about promoting peace between the two parties. Coinciding with the vote, the UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs warned of a deteriorating humanitarian situation, noting that the death toll in the conflict had reached more than 43,391 Palestinians and 1,200 Israelis as of early November 2023.

Palestinians are also suffering from worsening humanitarian crises, including food shortages due to the blockade and restricted access to water resources.

We proclaim the truth, no matter the cost

Australia Today

All News About Australia

Established in 2020
ABN: 44 739 785 281
www.australiatoday.press
Email: media@australiatoday.press
www.facebook.com/australiatoda
www.twitter.com/australia2day
www.youtube.com/@aandemediaaustralia
WhatsApp: 0449 146 961

CEO: Sam Nan

Saturday 16 November 2024 No. 189 Price $2.5 English and Arabic News

The Australian Labor Party›s Support for Palestine at the United Nations: Diverse Reactions and Implications

"Australia Today" reveals the Labor Party's intentions to win Arab votes and fear their anger

In a remarkable move, the Australian Labor Party, represented by Foreign Minister Penny Wong and Prime Minister Anthony Albanese, voted in favor of Palestine's membership in the United Nations and its right to full control over its resources.

This move is considered part of the party's move to support what they call the rights of the Palestinian people, which strengthens the Australian position in international forums in favor of the Palestinian cause.

However, the decision was met with widespread criticism, especially from the Jewish community in Australia, which expressed its opposition to this vote, considering that Palestine does not meet the conditions for membership in the United Nations, and that this position may negatively affect Australian relations with Israel and its allies.

Australia's role in supporting Palestine: A shift in foreign policy?

It seems that the Australian Labor Party government took this position in solidarity with the Palestinian people in determining their fate and controlling their resources, and this move also reflects a change in Australian foreign policy regarding the Palestinian-Israeli conflict.

It is worth noting that the Australian vote comes at a sensitive time in light of the ongoing tensions in the Middle East, as the Australian government sees the need to support international efforts to achieve a solution to the conflict by recognizing the basic rights of the Palestinians.

Penny Wong, the Australian Minister of Foreign Affairs, announced that this position expresses the Labor Party's vision of the importance of the two-state solution as a final solution to the conflict, and that recognizing the rights of the Palestinians in the United Nations can contribute to achieving stability and progress in the region.

She stressed that Australia stands with the rights of peoples to self-determination, and saw that supporting Palestine in the United Nations is part of this just policy.

Reactions from the Jewish community in Australia and Israel

However, this vote did not pass without objections, as the Jewish community in Australia strongly opposed the government's position.

Representatives of this community expressed their concern that supporting Palestine's membership in the United Nations is not in line with the vision of Israel and its allies.

The Jewish community considered that Palestine does not meet the conditions for full membership in the United Nations, which requires the existence of a sovereign entity capable of fully exercising authority within its borders, and mutual recognition between it and the rest of the member states.

Israeli sources also described Australia's position as a retreat from its traditional support for Israel, and called on the Australian government to reconsider its position and take into account regional and international considerations.

Donald Trump's position and support for Israel

In contrast, we find that former US President Donald Trump, known for his strong position in support of Israel, expressed his support for Israel in this context, considering that recognizing Palestine's full membership in the United Nations is unjustified.

During his term in office, Trump sought to strengthen the US-Israeli alliance in an unprecedented manner, and showed his constant opposition to any efforts that grant Palestine broader international recognition.

Trump believes that granting Palestine full membership in the United Nations will complicate matters on the international scene, and will hinder peace efforts that could lead to real understandings between the two parties.

He also believes that the rights of the Palestinians to control their resources will be included in any comprehensive political solution agreed upon between the two parties.

Conditions for membership in the United Nations: Does Palestine meet them?

Under the UN Charter, there are basic requirements for full membership in the organization, including:

The state seeking to join must be a sovereign state: The state must have a legal and sovereign entity recognized by the rest of the member states.

Have full control over its territory:

This means that the state must be able to impose its laws and administration on its entire territory without external interference.

Commitment to peace and respect for rights: The state must abide by the UN's commitments, including peace and respect for human rights.

Acceptance of the UN Charter: New states are required to abide by the UN Charter, which sets out the principles of maintaining international peace and security.

Although Palestine is considered a sovereign state by many countries, its legal and political status on the ground is complicated by conflicts with Israel and the control exerted by the terrorist organization Hamas over Palestine.

Therefore, some believe that Palestine has not met all the required conditions, which hinders its obtaining full membership.

Palestinian rights to control resources: A divergent view

On the other hand, several states and international institutions call for granting Palestine the right to full control over its natural resources, including water, land, and minerals.

This right is considered part of the recognition of the sovereignty of the Palestinian people over their land, as the Australian Labor Party believes that this right does not require full membership in the United Nations, but rather is a basic human right that must be respected.

As for the Israeli side, along with some of the countries that support it, they consider the resource issue to be part of the main conflict and must be resolved within a comprehensive agreement between the two parties, which takes into account the interests of both sides and Israel's security concerns.

Wider political dimensions and impact on Australia's relations

The position of the Australian Labor Party comes within the party's policy of supporting human rights and equality among peoples, but it can affect its international relations, especially with Israel and its allies in the United States.

Despite the objections of the Jewish community and Israel's allies, the party has defended its position as part of its commitment to justice and the rights of peoples.

In light of this approach, Australia may face political challenges at the international level, and may be subject to pressure from allied countries to reconsider its position on the Palestinian issue.

Australia Today Analysis

The position of the Australian Labor Party in supporting the Palestinians in the United Nations and within Australia in allowing them to demonstrate, disrupt hopes, and cause all kinds of sabotage, and persecute the Jewish community in Australia by most Arabs, especially those who support Palestine, reflects two important matters:

The first matter is the Labor Party' s need for Arab votes in the elections, because the Arabs are not small in number and they are able to influence federal or local elections negatively or positively.

For example, Tony Burke was flattering Muslims on their various occasions and standing with them in all their affairs. The reason behind this was that Muslims would stand with him in the elections and support him, and he did not know that the Muslims themselves nominated a Muslim person against him in the elections.

The Labor Party, Penny Wong, and Anthony Albanese do not know that the Muslims' goal is not to re-elect the Labor Party, but rather they are using the Labor Party to vote with the Palestinians and against the Jews in the United Nations, temporarily, until Muslims are able to establish a political party based on religion in Australia.

Unfortunately, the Labor government is completely ignorant of this plan, and some of them rule out this possibility, at a time when Muslims have already started to establish a political party on a religious basis, and they have used Fatima Biman in it, and in the first upcoming elections they will elect the first Muslim male, because according to Islam, a woman has no authority over Muslim males, but necessity permits what is forbidden.

The second thing that prompted the Australian Labor Party to support Palestine in the United Nations is the fear of Muslims and their reactions, as they can destroy Australia materially, morally, economically and politically, if the Labor government does not submit to their demands.

On the Daily Telegraph website, there is news dated Friday, November 15, stating that the Australian Myer store chain was forced to cancel the Christmas window opening ceremony.

After a group supporting the Palestinian cause announced its intention to gather and protest at the Bourke Street Mall in Melbourne.

The Australian government is almost in great fear of the reactions of supporters of Palestine, so they implement all their demands.

Every time they fulfill a request, those who support Palestine impose another request, and the plan continues, until Australia is ruled according to Islamic law.

Leniency in such matters has negative consequences, and no positive results.. Why?

First: There is a verse in the Quran in Surah Al Imran, verse 139, which says (And do not weaken and do not grieve, and you will be superior if you are [true] believers), meaning as long as you are in a position of strength, do not weaken or grieve because you are the victors.

When Israel bombed Palestine and southern Lebanon, the Arabs became weak, so they began to cry and scream to the whole world so that the world would sympathize with them and stand by them against Israel.

But when the Arabs become strong, they will not be so kind and will not have compassionate hearts, but they will attack, bomb and kill, not only in Israel, but in any country that does not rule by Islamic law, because in Surah Muhammad, verse 4 (So when you meet those who disbelieve, strike their necks until, when you have inflicted slaughter on them, then secure their bonds. Then either as a favor afterwards or ransom them until the war lays down its burdens. That is so. And if Allah had willed, He could have taken vengeance upon them, but [it is] to test some of you by means of others. And those who are killed in the way of Allah - He will not let their deeds go to waste.

They will not show mercy to any non-Muslim, and he will have two choices: either he converts to Islam or he is killed.

This will be implemented all over the world, in Australia, Europe and America, if the sleeping political leaders who do not understand the Islamic plans do not wake up.

As for the politicians who understand and are aware of the danger of this deadly spread, they are the likes of US President Donald Trump, French President Emmanuel Macron, Egyptian President Abdel Fattah el-Sisi and veteran Australian politician Peter Dutton.

As for the eligibility of Palestine to be a member of the United Nations, it does not meet a single condition of membership, but they are demanding this membership in order to strengthen the power of Muslims in the world, implement the Islamic plan and make Islam the official religion in the entire world.

The future of international relations regarding the Palestinian issue remains dependent on new international understandings that may occur in the coming years.